الثنائيات اللسانية في الدرس اللغوي المعاصر

بين التعدد المصطلحي وجهود التوحيد

د.محمد راضي محمد الزيني*

dr.radyrady@yahoo.com

ملخص

تتوقف هذه الدراسة عند ثلاث قضايا – يراها الباحث – متصلة هي : (الثنائيات اللسانية ، والتعدد المصطلحي ، وجهود توحيد المصطلحات) ؛ أما قضية الثنائيات اللسانية ، فيقصد بها تلك الثنائيات اللغوية المتلازمة التي أرسى قواعدها دي سوسير منذ مطلع القرن العشرين في الدرس اللساني المعاصر، وما تبع تلك الثنائيات اللسانية من انتشار كبير ؛ وكان لها أثر مباشر في انتشار ظاهرة تعدد المصطلحات في مجال اللسانيات ؛ ومن ثم فقد انطلقت الجهود هنا وهناك ؛ بهدف مواجهة هذا التعدد المصطلحي ، وذلك عن طريق محاولات متنوعة ؛ تسعى نحو توحيد المصطلحات في المجال المعرفي الواحد.

وتحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات البحثية الآتية : هل هناك علاقة بين الثنائيات اللسانية ، وبين التعدد المصطلحي ؟ وإن كان هناك علاقة ؛ فما طبيعتها ؟ وما مظاهر التأثير والتأثر بينهما ؟ وهل يمكن القول بأن قضية التعدد المصطلحي – بوصفها قضية لسانية – قد نشأت في ظلال الثنائيات اللفظية ؟ أو هل هناك عوامل ومسببات أخرى أدت إلى ظهور التعدد المصطلحي ؟ وما صحة الادعاء بأنه لا توجد جهود جماعية من أجل توحيد المصطلحات ؟ وأن المؤسسات اللغوية المعنية لا تهتم بهذا الشأن ؟

الكلمات المفتاحية: الثنائيات اللسانية – التعدد المصطلحي – جهود التوحيد .

---

*أستاذ العلوم اللغوية المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها -كلية الآداب -جامعة بورسعيد

المقدمة

هذه الدراسة – كما يتضح من عنوانها – تدور في فلك ثلاثة متغيرات ، هي: (الثنائيات اللسانية ، والتعدد المصطلحي ، وجهود التوحيد) ؛ مما يكشف – منذ اللحظات الأولى – أهداف هذه الدراسة ؛ حيث تحاول أن تتبع تلك الدراسة ثلاث قضايا غير منفصمة عن بعضها ، بل تؤثر كل واحدة منها في الأخرى ، القضية الأولى هي قضية (الثنائيات اللسانية) ، التي بزغت منذ تلك الطفرة التي أحدثها دي سوسير منذ مطلع القرن العشرين في الدرس اللغوي عامة ، والدرس اللساني على وجه الخصوص.

القضية الثانية التي تثيرها تلك الدراسة هي قضية (التعدد المصطلحي)، تلك القضية التي شغلت – ومازالت تشغل – الدارسين حتى الآن ؛ والجديد الذي تقدمه هذه الدراسة هو الدمج بين القضيتين؛ إذ انطلقت الدراسة الحالية استنادًا إلى مجموعة من **التساؤلات البحثية** تتمثل في :

هل هناك علاقة بين الثنائيات اللسانية ، التي أرسى دي سوسير قواعدها ، وحققت انتشارًا غير مسبوق في الدرس اللساني المعاصر ، وبين قضية التعدد المصطلحي ، التي لها نسبة الانتشار والشيوع ذاتها في أروقة الدرس اللساني المعاصر؟ وإن كان هناك علاقة ؛ فما طبيعة تلك العلاقة بين القضيتين ؟ وما مظاهر التأثير والتأثر بينهما ؟ وهل يمكن القول بأن التعدد المصطلحي – بوصفه قضية لسانية – قد نشأ في ظلال الثنائيات اللسانية ؟ أو هل هناك عوامل ومسببات أخرى يمكن أن تكشف أبعاد العلاقة بين القضيتين ؟

تلك التساؤلات البحثية قد أثارت مجموعة أخرى من التساؤلات المهة التي دفعت الدراسة الحالية إلى ضرورة الالتفات إلى القضية الثالثة ، وهي التي

جاءت تحت عنوان (جهود التوحيد) ؛ فالتساؤلات التي يطرحها هذا المحور تساؤلات حتمية ؛ إذ يثير الواقع اللغوي المعاصر تناقضًا ملحوظًا ، حتى بين المشتغلين في الحقل اللغوي ، يتمثل هذا التناقض في التساؤلات الآتية : هل هناك بالفعل قصور في معالجة هاتين القضيتين ؟ أو على النقيض هناك جهود مخلصة مبذولة تسعى نحو المعالجة ؟ وإن كانت الأولى – أعني القصور – فما مظاهره ؟ وإن كانت الثانية – أعني الجهود المخلصة – فما آثارها ؟ وما الجهات التي تقوم بها ؟ وهل تعمل بشكل منتظم ؟ أو هي جهود عشوائية متفرقة ؟ وهل حققت نجاحات فعلية على أرض الواقع أم لا ؟

وفي ضوء ما تقدم فقد نهضت هذه الدراسة ، وحاولت الإجابة عن تلك التساؤلات ، وقد اقتضت طبيعتها أن تكون في مدخل، تلاه مبحثان ، كل منهما يضم مطلبين ، ثم خاتمة ، فقائمة بالمصادر والمراجع .

مدخل الدراسة عنوانه : (الكلمات المفاتيح ، وقضاياها النظرية) ، ثم جاء المبحث الأول بعنوان : (الثنائيات اللسانية الديسوسيرية وأثرها في التعدد المصطلحي) وقد تضمن مطلبين ؛ أولهما بعنوان : (نشأة الثنائيات الديسوسيرية وأسسها النظرية). أما ثانيهما فعنوانه :(التعدد المصطلحي في اللسانيات النصية) . جاء المبحث الثاني بعنوان : (الجهود العربية المبذولة نحو التوحيد " أنواعها ونماذجها ")، وتضمن مطلبين ؛ أولهما عنوانه : (الجهود الفردية) . ثانيهما عنوانه : (الجهود الجماعية)، ثم جاءت الخاتمة لتبلور أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، فثبت بالمصادر والمراجع التي استعان بها الباحث .

خطة الدراسة :

مدخل الدراسة : (الكلمات المفاتيح ، وقضاياها النظرية) .

المبحث الأول: (الثنائيات اللسانية الديسوسيرية وأثرها في التعدد المصطلحي) .

- المطلب الأول : نشأة الثنائيات الديسوسيرية .
- المطلب الثاني : التعدد المصطلحي في اللسانيات النصية .

المبحث الثاني :(الجهود العربية المبذولة نحو التوحيد"أنواعها ونماذجها").

- المطلب الأول : الجهود الفردية .
- المطلب الثاني : الجهود الجماعية .

الخاتمة .

المصادر والمراجع .

مدخل الدراسة

(الكلمات المفاتيح ، وقضاياها النظرية)

المصطلح الأول : (الثنائيات اللسانية)

يتكون هذا المصطلح من لفظين هما : (الثنائيات) ، (اللسانية) ؛ ومن ثم يجب تناول كل لفظ منها منفردًا ، ثم نكشف المراد بهما مجتمعين :

اللفظ الأول : (**الثنائيات**) Binary

يعود الجذر اللغوي إلى الفعل الثلاثي (ث ن ي) ، ومن معانيها تكرار الشيء مرتين متواليتين[١] ، والثني رد الشيء بعضه على بعض[٢] ، ويشير المعجم الفلسفي إلى أن الثنائي من الأشياء ما كان ذا شقين ، والثنائية هي القول بزوجية المبادئ المفسرة للكون ، كثنائية الأضداد وتعاقبها ، أو ثنائية الواحد والمادة – من جهة ماهية مبدأ عدم التعيين – أو ثنائية الواحد وغير المتناهي عند الفيثاغورسيين ، أو ثنائية عالم المثل وعالم المحسوسات عند أفلاطون ... إلخ، والثنائية مرادفة للاثنينية ، وهي كون الطبيعة ذات مبدأين ، ويقابلها كون الطبيعة ذات مبدأ واحد ، أو عدة مبادئ " الثنوية ، والاثنينية[٣]) .

وهنا يسجل الباحث ملحوظتين : أولاهما : أن ما أُشِير إليه في المعجم الفلسفي يؤكد أن مبدأ الثنائية ليس مبدأ خاصًا بالدرس اللساني ، وإنما يكاد يكون مبدأ فلسفيًا كونيًا ؛ بمعنى أنه مبدأ يغزو العلوم عامة ، ومظاهر الكون كافة . كما يكشف المعنى اللغوي أن مبدأ الثنائية لا يعني بالضرورة ثنائية التناقض ، أو ثنائية التضاد ، فقد تعني الثنائية ثنائية التكامل ؛ فعلى سبيل المثال : ثنائية الليل والنهار – رغم كونهما متناقضين ،وغير مجتمعين في آن واحد ، بل يستحيل الجمع بينهما ، إلا أنهما يشكلان معًا وحدة الزمن ، بل إن

فكرة الثنائية رغم أنها قد تعني التعدد ، إلا أنها لا تعني الاستغناء عن أحد طرفي الثنائية ، كثنائية الظلام والنور ؛ فرغم أن وجود أحدهما ينفي وجود الآخر ويلغيه ، إلا أن السنة الكونية قد قامت على تعاقبهما ، وأن استقامة الحياة لا تكون إلا بوجودهما منفصلين ؛ لحاجة الكون والكائنات إلى كل منهما منفردًا .

الملحوظة الثانية : أن مبدأ الثنائية لا يعني بالضرورة الدلالة على الاثنين فقط ، وإنما قد يعني ما هو أكثر من واحد بشكل مطلق ؛ والدليل على صحة ذلك التفسير، من الدرس اللساني المعاصر ، أن اللغويين حينما يتحدثون عن الثنائيات اللسانية عامة ، والثنائيات الديسوسيرية خاصة ، يتناولون من ضمن الثنائيات اللسانية ما تناوله دي سوسير وهو مكون من ثلاثة أركان وهو (اللغة Language ، واللسانLangue ، والكلام Parole) ؛ مما يؤكد أمرين : أن مبدأ الثنائية يعني التعدد ، لا العدد في حد ذاته ، وإلا لماذا تناول اللسانيون – عن بكرة أبيهم – ثلاثية (اللغة ، والكلام ، واللسان) تحت مظلة الثنائية ؟ سؤال تكشف إجابته بُعدًا مهمًا حول تصحيح مسار مبدأ الثنائية ؛ وهو أن الثناثية قد تعني التعدد لا العدد ، يؤكد صحة ذلك التفسير أيضًا ما سيكشف عنه المبحث الثاني من هذه الدراسة والخاص بالتعدد المصطلحي ؛ حيث نجد تعددًا للثنائيات في المجال الواحد ، ولا يستقيم أمرها إلا بالتعدد ، وهو ما يؤكد تفسيرنا بأن الثنائية مبدأ قد يعني التعدد لا العدد .

اللفظ الثاني : (**اللسانية**) Linguistics

اللسان في اللغة : ذكر ابن منظور أن اللسان هو جارحة الكلام ، وقد يكنى به عن الكلمة ، وجمع اللسان ألسنة وألسن ولُسُن ، بل قد يراد باللسان اللغة ، ومن معانيه لغة : الثناء ، والرسالة[٤] .

أما (**اللسانيات**) بوصفه مصطلحًا له ضوابطه وحدوده فيعني (الدراسة العلمية والموضوعية للسان البشري ، من خلال الألسنة الخاصة ، بكل مجتمع ، فهي دراسة للسان البشري تتميز بالعلمية والموضوعية[٥]) .

الجدير بالذكر أن المراجع اللسانية تكاد تتفق أن مصطلح اللسانيات كان أول ظهور له في ألمانيا (Linguistik) ، ثم استعمل في فرنسا (Linguistique) ، وتحديدًا عام ١٨٢٦م ، ثم في انجلترا (Linguistics) ابتداءً من عام ١٨٥٥م[٦] .

أما على المستوى العربي فتشير المراجع إلى أن مصطلح اللسانيات قد (ظهر في الثقافة العربية المعاصرة ابتداءً من عام ١٩٦٦ م ، على يد عالم اللسانيات الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح ، الذي اقترح صيغة (لسانيات) قياسًا على صيغة (رياضيات) التي تفيد العلمية ؛ إذ يعد عام ١٩٦٦م هو العام الذي تم فيه إنشاء معهد العلوم اللسانية والصوتية ، التابع للجمهورية العربية الجزائرية ، وقد أصدر المعهد منشورًا حدد فيه مهامه ، فكان يستعمل مصطلح (اللساني) ، (اللسانية) في مجرى النعت ، ثم استعمل عند الحديث عن العلم ذاته مصطلح (علم اللسانيات) ...، غير أن الذي كرس المصطلح ، وبوأه منزلة الإشعاع إنما هو صدور مجلة المعهد عام ١٩٧١م ، بعنوان : (اللسانيات)[٧].

الجدير بالذكر أن أول ندوة عربية في هذا التخصص تحت هذا المسمى، قد عقدت في جامعة تونس عام ١٩٧٨م ، وقد حضرها علماء اللسانيات من تونس والجزائر والمغرب ومصر وليبيا والعراق والكويت وسوريا ،

وكان من أهم مكتسبات هذه الندوة الاتفاق حول مصطلح " اللسانيات " مقابلاً لمصطلحي " Linguistique /Linguistics) [٨] .

مصطلح (**الثنائيات اللسانية**) :

في ضوء ما تقدم من محاولة لتأصيل المصطلح موضع الدراسة ، وفي ضوء مكوناته اللغوية والمصطلحية ؛ فإن الباحث يطرح التصور الآتي حول مصطـلح (الثنائيات اللسانية) ؛ حيث يشير المصطلح في تصور الباحث إلى : تلك الأزواج اللفظية ، التي اقترنت بعضها ببعض اقترانًا لغويًا ؛ بحيث إذا ذكر أحدها ؛ استدعى ذلك ذكر الآخر ، سواء على اللسان البشري عامة ، أو على الألسنة الخاصة بكل مجتمع على حدة ، وتتحدد طبيعة ذلك الاقتران اللغوي بين تلك الأزواج اللفظية ؛ عبر دراستها دراسة علمية موضوعية .

المصطلح الثاني : (**التعدد المصطلحي**) :

يتكون هذا المصطلح من لفظين هما : (التعدد) ، (المصطلحي) ؛ ومن ثم يجب تناول كل لفظ منها منفردًا ، ثم نكشف المراد منهما مجتمعين .

لفظ (التعدد) : يشير الجذر اللغوي لهذا اللفظ إلى (ع د د) ، وتشير المعاجم إلى أن قولنا : تعدد : أي صار ذا عدد ، ومنها : هم يتعددون على ألف : أي يزيدون [٩].

لفظ (المصطلح) :

يشير الجذر اللغوي لكلمة (مصطلح) إلى (ص ل ح) ، وتكاد تتفق المعاجم جلُّها حول دلالتها على الإصلاح والتقويم ، كما أن الوزن الصرفي لها هو " مُفتَعَل " ، وهو مصدر ميمي من الفعل اصطلح بمعنى اتفق ، وبهذا المعنى يتردد في فصيح الكلام : " اصطلح القوم على كذا أي اتفقوا " ، ودخول

الطاء في بنية الكلمة ؛ فهو من باب ابدال تاء الافتعال طاءً حال وقوع فاء الافتعال صادًا ؛ فتقلب تاء الافتعال طاء[١٠] .

أما الدلالة الاصطلاحية لكلمة (المصطلح) فتعني : (اللفظ أو الرمز اللغوي الذي يستخدم للدلالة على مفهوم عملي أو علمي أو فني أو أي موضوع ذي دلالة خاصة)[١١] .

والمصطلح وفقًا للتصور السالف الذكر يؤكد أن هناك كلمات عديدة قد استخدمت من قبل – ولاتزال– لتؤدي الدلالة ذاتها ، منها : أسماء ، وألفاظ ، وأوضاع ، وحدود ، وكلمات[١٢] . إلا أن هـذه الكلمـات لا يوجد بينها تداخل ، بالشكل الموجود بين لـفظـي (مصطلح) و (اصطلاح) ؛ مما يستوجب بيان الفرق بينهما في هذا المقام .

من المحدثين من تلمّس الفرق الدقيق بين اللفظين ، ومنهم الدكتور عبد الصبور شاهين في كتابه (العربية لغة العلوم والتقنية) ؛ إذ يرى اختلافًا بين المصطلحين، وأحسبه قد فرّق بينهما على أساسي صرفي جمالي ؛ والدليل قوله: (نحن نتذوق في استعمالنا لكلمة اصطلاح معناها المصدري الذي يعني الاتفاق والمواضعة والتعارف ، ونقصد في استعمالنا لكلمة مصطلح معناها الاسمي ، الذي يترجم كلمة Term الإنجليزية ... ؛ فاصطلاحنا على مصطلح ما ،ضرورة في البحث أولى وأفضل من أن نقول : إن اصطلاحنا على اصطلاح ؛ لما في الأخير من تكرار ركيك) . وقد وصفتُ المعيار الذي فرّق في ضوئه الدكتور عبد الصبور شاهين بين اللفظين بأنه معيار صرفي جمالي لسببين جليين لا يخفيان على القارئ وهما : قوله : (حين نتذوق) ، وقوله : (تكرار ركيك) ؛ فالتعبيران يصبان في بوتقة البعد الجمالي للغة ، بالإضافة إلى الانتقاء

القائم الذوق . السبب الثاني : الصرفي : فيتضح في قوله : (معناها المصدري) ، وقوله : (معناها الاسمي) ؛ فالتعبيران يؤكدان الانتقاء على أساس البنية الصرفية أيضًا .

والآن نعرج على عجالة إلى تعريفات العلماء قديمًا وحديثًا لهذين اللفظين، والتي تسهم في بيان الفروق الدقيقة بينهما :

أولاً : **الاصطلاح** :

من التعريفات التي تناولت هذا اللفظ ما قدمه الزبيدي بقوله : (هو اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص)[١٣] . في حين قدم الجرجاني خمسة تعريفات للاصطلاح فعرفه بأنه: (اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول ، ...وهو إخراج اللفظ عن معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما ، أو... هو اتفاق طائفة على لفظ بإزاء المعنى ، أو ... هو إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى آخر لبيان المراد ، أو ... هو لفظ معين بين قوم معينين)[١٤] .

ثانيًا : **المصطلح** :

عرفه الدكتور محمود فهمي حجازي بأنه (كلمة أو مجموعة كلمات من لغة متخصصة علمية أو تقنية ...ويستخدم للتعبير بدقة عن المفاهيم ؛ وليدل على أشياء مادية محددة)[١٥] .

وهناك من عرف المصطلح بأنه (كلمة أو مجموعة من الكلمات تتجاوز دلالتها اللفظية والمعجمية ، إلى تأطير تصورات فكرية ، وتسميتها في إطار معين ؛ تقوي على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها ممارسة ما ، في لحظات معينة[١٦]) .

مصطلح (**التعدد المصطلحي**) :

في ضوء ما تقدم من محاولة لتأصيل المصطلح موضع الدراسة ، وفي ضوء مكوناته اللغوية والمصطلحية ؛ فإن الباحث يطرح التصور الآتي حول مصطلح (**التعدد المصطلحي**) ؛ حيث يشير المصطلح في تصور الباحث إلى: وجود أكثر من صيغة للمصطلح الواحد ، سواء على مستوى المفرادات أو على مستوى التراكيب ، وتنتج تلك الصيغ المتعددة – على المستويين الإفرادي أو التركيبي ، في الحقل المعرفي الواحد – عن أسباب متنوعة منها تعدد البيئات أو الترجمات أو زوايا التناول والصياغة .

أسباب التعدد المصطلحي :

وتجدر الإشارة هنا إلى تفصيل أسباب التعدد المصطلحي ؛ إذ يكاد يجمع المشتغلون في هذا الحقل على جملة من الأسباب التي أدّت إلى تعدد المصطلحات العربيّة التي تعبّر عن المفهوم الواحد ، ومن أبرزها[١٧]:

– تعدّد المؤسسات التي تضطلع بوضع المصطلحات العربيّة ، كالمجامع اللغوية والعلمية ، والجامعات ولجان الترجمة والتعريب في وزارات التربية ، ودور نشر المعاجم وغيرها.

– الاختلاف في منهجيات وضع المصطلحات ، فقد يفضّل بعضهم وسائل لغوية كالاشتقاق والمجاز ، ويميل بعضهم الآخر إلى تفضيل وسائل أخرى كالاقتراض والتعريب ، فتكون النتيجة وجود لفظين للتعبير عن الشيء الواحد (نحو : مصرف ، بنك).

– تباين في لغة المصدر: فعلى حين ينطلق وضع المصطلحات العربيّة في دول المشرق العربيّ من اللغة الانجليزية ، تتخذ الفرنسية في دول المغرب العربي منطلقًا لوضع المصطلحات العربية.

– ثراء العربيّة بالمترادفات وأشباه المترادفات ، فاللفظ الأجنبي الواحد قد يترجم إلى العربيّة بألفاظ متعددة ذات مدلولات متقاربة.

– ازدواجية المصطلح في اللغة المصدر ، فتنتقل تلك الازدواجية إلى العربيّة عندما يترجَم مصطلحان مترادفان يستعملان للدلالة على مفهوم واحد بلفظين عربيّين مختلفين.

– إغفال التراث العربيّ عند وضع المصطلح، إذ توضع أحيانًا مصطلحات جديدة لمفاهيم قديمة سبق أن وضعت لها مصطلحات عربيّة مبثوثة في كتب التراث.

المصطلح الثالث : **جهود التوحيد :**

يشير المعنى اللغوي لكلمة (التوحيد) إلى : يرجع اللفظ إلى الجذر اللغوي (و ح د) ، ويشير أصل المعنى اللغوي لكلمة التوحيد إلى : الإيمان بالله وحده لا شريك له. ومنها : وحده توحيدًا : جعله واحدًا[١٨] .

أما المقصود بمصطلح التوحيد في ضوء هذه الدراسة، وما تسعى إليه من غايات هو: (اختيار مصطلح واحد من بين المصطلحات العربيّة المترادفة التي تعبّر عن مفهوم واحد، واعتماده في الاستعمال لتحقيق التواصل الفعّال بين أبناء اللغة العربيّة، وتحقيق استمراريتها لغة للعلم والتقنيات في الحاضر والمستقبل)[١٩].

ولا شك أن توحيد المصطلحات هي نتيجة سببها الرئيس التعددُ المصطلحي ، ومن ثم فإن مرحلة التوحيد تمثل مرحلة تالية لمرحلة ظهور التعدد المصطلحي؛ لذلك يسعى الباحثون والدارسون في مجال الدراسات المصطلحية إلى توحيد المصطلحات ، ولا شك أنها مهمة ليست باليسيرة ؛ إذ يصل التعدد إلى حد التعقيد أحيانًا ، والدليل على ذلك أنه (ربما تعددت المصطلحات الدالة على مفهوم واحد في البلد الواحد، أو ربما عند العالم الواحد) [٢٠] وسوف تتعرض الدراسة لنماذج تثبت صحة ذلك.

أهمية توحيد المصطلح :

وتكمن أهمية توحيد المصطلحات، بأنها تتيح للباحثين والدارسين سبيلاً للتعامل مع مصطلح واحد ذي مفهوم محدّد ؛ ممّا يضفي مرونة لدى العلماء في" عملية التواصل في العلوم التي يتداولونها ، وليست علوم اللغة خارجة عن هذا الإطار، فهي إن توافرت فيها المصطلحات الموحّدة أعطت العلماء فرصة للتفرغ لمتابعة القضايا اللغوية الأخرى ، والإسهام في بناء قاعدة يتكئون عليها ، وينطلقون منها في دراساتهم وأبحاثهم"[٢١] .

كما تتمثل أهمية توحيد المصطلحات أيضًا في أنها تحقق درجة من الشيوع تضمن للمصطلح نجاحًا على نطاق واسع، ويقصد بالشيوع (انتشار المصطلح ودورانه على الألسنة في ميدان الاستعمال ؛ لأنّه (المصطلح) لغة للتواصل بين المنشغلين به في ميدان خاص ، ومتى فقد هذا الشرط أصبح ذاتيًا لا قيمة له) [٢٢] ؛ مما يؤدي إلى غزو (تلك المصطلحات والمعلومات كل اللغات،كرهًا أو طوعًا، فارضة – خاصة على اللغات الحضارية مثل العربيّة تحديّا شديد الوطأة ، مستوجبة النظر في شأنه وتدبير أموره لنقل تلك المصطلحات والمعلومات، ونشرها دعما للمعرفة والثقافة والعلم، والبحث والالتحاق بركب الحضارة المستعجل) [٢٣].

المبحث الأول

(الثنائيات اللسانية الديسوسيرية وأثرها في التعدد المصطلحي) .

المطلب الأول : نشأة الثنائيات الديسوسيرية

أولاً: الثنائيات اللسانية في ظلال جهود فردينان دي سوسير(الثنائيات الديسوسيرية) :

يتفق اللغويون –غربًا وشرقًا– أن مباحث دي سوسير اللغوية التي جمعها تلاميذه بعد وفاته ؛ كانت حدثًا فارقًا بين قرنين من الزمان[٢٤] ؛ ولعل ما أقر به (روبنز) يقدم تفسيرًا منطقياً لتلك المقولة ؛ حيث يرى روبنز أن ما قدمه دي سوسير (يمثل الفرق الأساسي والأكثر وضوحًا بين القرنين التاسع عشر والعشرين ، في النهوض السريع لعلم اللغة الوصفي ، في مقابل علم اللغة التاريخي ؛ حتى كان له وضع السيادة الحالي[٢٥]) .

كما أن المفاهيم التي أرسى قواعدها دي سوسير ؛ قد حققت انتشارًا واسعًا ، واستعمالاً واسع المدى من قبل اللغويين والنقاد ، إلى أن وصلت إلى البنيويين ؛ مما جعل دي سوسير يُكرّس أبًا للبنيوية ... وإن لم يذكر دي سوسير نفسه مصطلح البنوية ، ولم تردا في كتابه ؛ مما يدعم القول بأن اعتبار دي سوسير أبًا للبنيوية إنما هو عمل استعادي لاحق[٢٦] .

الأساس النظري لمبدأ الثنائيات لدى فردينان دي سوسير :

يجب أن نحدد الأساس النظري أو الرؤية التي رسمت معالم تصور دي سوسير للوحدات اللغوية عامة ، والتي انبثق عنها بعد ذلك مبدأ الثنائيات؛ فقد كانت نظرة دي سوسير إلى وحدات اللغة بوصفها (وحدات قابلة للتعريف ، لا عن طريق وصف معزول –كما كان الأمر من قبله –وإنما بموجب موضع كل

وحدة ، وعلاقتها داخل النسق ؛ إذ ليس للوحدات اللغوية ميزات خاصة بها خارج ما تقيمه من علاقات مع الوحدات الأخرى ، وهي علاقات وصفها دي سوسير بالتقابلات السلبية)[٢٧] ؛ مما يعني أن الأساس النظري الذي أسس دي سوسير رؤيته للوحدات اللغوية في ضوئه هو أساس الجمع بين الوحدات اللغوية ، وليس التفريق أو التباعد بينها .

كما جاء تصور دي سوسير لطبيعة العلاقة بين مكونات تلك الثنائيات متسقة مع الأساس السابق – أعني أساس الجمع بين الوحدات اللغوية – إذ إنه نظر إلى العلاقة بين مكونات تلك الثنائيات بوصفها علاقة بنية ، تلك البنية لها محددات ثلاثة ، توضع بوصفها شرطًا لإعطائها الهوية والاسم ، تلك المحددات هي[٢٨]:الشمولية ، والتحول ، وذاتية الانضباط ؛ فالشمولية : تعني اتساق وتناسق البنية داخليًا ؛ أي إن وحدات البنية تتسم بالكمال الذاتي ، وليست مجرد وحدات مستقلة جمعت معًا قسرًا وتعسفًا ، بل هي أجزاء تتبع أنظمة داخلية ، من شأنها أن تحدد طبيعة الأجزاء وطبيعة اكتمال البنية ذاتها.

ثانيًا : الثنائيات اللسانية في ظلال الحدث الترجمي :

يثبت الواقع اللغوي أن مبدأ الثنائيات اللسانية قد حقق انتشارًا واسع المدى ، إلى الحد الذي أمسى يشكل فيه ظاهرة لسانية ملموسة ؛ في ظلال ما يمكن أن نطلق عليه (الحدث الترجمي) ؛ ويقصد به ذلك النشاط أو العمل الإجرائي الموجه ، الذي يزاوله المترجم أثناء عملية الترجمة ،

ويمكن تصور أهمية ذلك الحدث الترجمي في ضوء تصور طبيعة عمل من يزاول ذلك الحدث ؛ إذ (بات من الضروري على من يزاول الحدث الترجمي أن يتوخى بدرجة عالية ضبط وسائل الجانب التوليدي اللغوي ، بالإضافة إلى

العناية بالعملية التطويعية القائمة في الغالب على نقل المصطلح من اللغة المصدر إلى اللغة الهدف ، وبين هاتين العمليتين يحاول القائم بمزاولة الحدث الترجمي بكل قواه تجسيد عملية وسيطة تتعلق ببعد معاني الألفاظ ، وما تنماز به من خلفية معرفية ؛ فيلتجئ مباشرة إلى الترجمة الحرفية ، والترجمة الحرة ؛ الأمر الذي يؤهله سلفًا لأن يحقق ما يسميه أهل الاختصاص " مبدأ التكافؤ " أو المعادل الترجمي [٢٩]") .

وفي ضوء ما تقدم ؛ فإن السعي نحو تحقيق " المعادل الترجمي " بوصفة الغاية الرئيسة للحدث الترجمي هو المسبب الرئيس في خلق (الثنائية اللسانية) ، بل جعلت من تلك الثنائية ظاهرة ملازمة للحدث الترجمي ، بل وحتمية في الوقت ذاته .

يظل منتج الحدث الترجمي – وأعني بـ (المُنتَج) هنا : المصطلح المترجم – هو محور اهتمام الدارسين والباحثين ، وهو الأثر الباقي الذي تتمركز حوله الدراسات ؛ ومن ثم فقد اتسم هذا المنتج بتنوع أنماطه وأشكاله ؛ فقد صنّف أحد الباحثين المصطلحات في ضوء الحدث الترجمي إلى ثلاثة أصناف هي[٣٠] :

صنف يتسم بذلك الحظ الأوفر من مبدأ الاستقرار ، وكذا الثبات ، حاويًا في باطنه المعرفي مجموعة من المصطلحات التي لها علاقة بالأجناس الأدبية ... ، أو حاويًا الأزواج الاصطلاحية التي تصب في عمق الدرس اللغوي ومنها على سبيل المثال لا الحصر (لغة ، كلام) ، (دياكروني ، سانكروني) ،(جدلي ، سياقي) ، (تلفظ ، ملفوظ) .

صنف ينظمه علم المصطلح ، والذي يبدو من أول وهلة أنه متداخل الحدود ، ويثير لدى المتلقي عدة إشكالات يصعب عليه تحديد الفروقات الدلالية بينها ، مثل : الحقل اللفظي، والمسار التصوري، والقطب الدلالي الموضوعاتي.

وأخيرًا صنف من المصطلحات ينماز به باحث واحد دون سواه ، مثل الباحث السيميائي الفرنسي غريماس في كتابه " علامية الأهواء " ، الذي يُعدّ بحقٍ نموذجًا لا يستهان به في توخي طريقة سبك تلكم المصطلحات المتنوعة والمتعددة ، وفق المنظومة المعرفية لنظريته .

ثالثًا : ضوابط توليد الثنائيات اللسانية :

حدد المنظرون والمتخصصون في اللسانيات عامة ، ومن يقومون بالحدث الترجمي خاصة ، الضوابط المتعلقة بنقل المصلحات ، والدمج بينها في أزواج مترابطة ؛ بحيث يظل ذكر أحد الطرفين مقرونًا بذكر الطرف الآخر وتتمثل هذه الضوابط في النقاط الآتية[٣١] :

- لا بد من وجود علاقة بين المعنى الأصلي ، والمعنى الجديد ، لكن لا يشترط أن تكون هذه العلاقة قد وصلت إلى حد المطابقة ، بل يكتفى بأدناه .
- لا بد أن يراعى في وضع المصطلح الاهتمام بالمعنى قبل اللفظ .
- يستحسن ألا يختار المصطلح من بين الألفاظ ذات الدلالات الأصلية الشائعة المعروفة ؛ لأن نقل الذهن عنها إلى غيرها أمر صعب .
- يستحسن ألا يصطلح بلفظ واحد لتأدية معان علمية مختلفة .
- يستحسن ألا يصطلح بألفاظ مختلفة للمعنى العلمي الواحد .

- يفضل المصطلح العربي على غيره ما أمكن إليه سبيلاً .
- يستحسن تجنب الألفاظ التي ينفر الطبع منها ، إما لثقلها على اللسان ، أو لفحش دلالتها ، ويستحسن تجنب النحت ما أمكن .
- يستحسن مراعاة ميزان الصياغة العربية ؛ حتى لا يشذ المصطلح المنقول صيغة ودلالة .
- لا يقبل المصطلح المنقول إلا بعد التأكد من انعدامه في التراث العربي الأصيل .
- لابد من بعث علم الصيغ لأداء دوره اللازم في صناعة المعجم العربي العلمي الدقيق .
- لا ترادف في المصطلح العلمي الدقيق ؛ إذ إن ذلك يكرس ازدواجية في المصطحاتية .
- لا يمكن بحال أن تفارق الدلالة اللغوية الأصلية الدلالة الاصطلاحية الفرعية ، خاصة إذا ارتبط الأمر بأزواج المصطلحات العلمية .

ولا شك أن تعدد تلك الضوابط تؤكد بشكل أو بآخر أمرين هما: عمق الحدث الترجمي ودقته ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى تؤكد أن التعامل مع تلك الثنائيات هو تعامل تحكمه قواعد ومبادئ يتوخى الالتزام بها .

رابعًا : نقد مبدأ الثنائيات الديسوسيرية :

رغم ذلك الشيوع الطاغي الذي حققته تلك الثنائيات اللسانية التي أقرها دي سوسير ، إلا أن ثمة انتقادات قد وجهت إلى تلك الثنائيات ، وتأتي انتقادات عالم اللسانيات (فيرث) ، في طليعة تلك الانتقادات ؛ حيث انتقد فيرث مبدأ الثنائيات ، وانصب نقده حول ما أطلق عليه صعوبة تلك الثنائيات من الوجهتين الإدراكية والعملية ؛ ومن ثم كانت دعوته إلى إعادة النظر فيما سمّي في الدرس اللساني بمبدأ الثنائيات ، ورأى أن هذا المبدأ يخالف مبدأ الفلسفة الأحدية ، ورأى فيرث أن مبدأ الأحدية هو الذي يحقق الغائية المعرفية والمنهجية للمادة[٣٢] .

هذا وقد صرّح فيرث في أكثر من مرة بضرورة الاستغناء عن تلك الثنائيات ، مقابل الإيمان بالأحدية ؛ إذ يقول : (بما أننا نعرف القليل عن العقل، ودراستنا هي دراسة اجتماعية في جوهرها ، فسوف أكف عن احترام ثنائية الجسم والعقل ، والتفكير والكلام ، وأكون راضيًا بالإنسان ككل ، يفكر ويتصرف وسط رفقائه كوحدة شاملة[٣٣]) .

الجدير بالذكر أن إطلاق فيرث لمفهوم الأحدية التي ينبغي أن يتحلى بها الدرس اللساني هو حقيقة معرفية تنم عن عدم تماشي مبدأ الثنائيات الديسوسيرية مع الطرح اللغوي الشمولي ؛ ذلك بأن الإقرار بالفلسفة الأحدية هو إقرار ضمني لمبدأ الانفتاح اللامحدود في دراسة اللغة[٣٤] .

ويرى الدكتور مختار لذعر أن معارضة فيرث لمبدأ الثنائيات اللسانية الديسوسيرية تعكس في جوهرها إقرارًا بمبدأ السياقية لا النسقية القائمة على المعيارية ؛ على أساس أن الثنائية التي نادى بها سوسير ومن تبعه من البنويين،

ظلت تعطي للتقابلات اللغوية : (دال /مدلول ، تزامني / تعاقبي ، لغة /كلام) بُعدًا بنويًا لا يعطي أدنى اهتمام لما هو خارج الإطار الثنائي القائم على حركية السياق ؛ وهو ما جعل النسقية الثنائية يُنظر إليها بمنظار تقابلي ليس إلا . بمعنى أنه لا يجوز لأي لساني أن يتجاوز حدّ هذا النوع من التقابل ؛ فإذا ما أراد أن يبين معالم مفهوم الدال ربطه بالمدلول ، ومفهوم التزامن بالتعاقب وهلمّ جرّا ، وأضحى السياق يتلاشى شيئًا فشيًا من الدرس اللساني بحكم أنه يهتم بداخل البنية وخارجها ، وهي حقيقة استطاعت أن تقلب كثيرًا من الموازين رأسًا على عقب[٣٥] .

(بنفيست) ومخالفته لمفهوم الثنائيات الديسوسيرية :

من المعروف أن دي سوسير كان يتناول الثنائيات وفقًا لمنظور التقابل ، يؤكد ذلك أن نماذج الثنائيات التي اختارها دي سوسير معظمها ثنائيات متقابلة ، مثل : (الدال ، المدلول) ، (التعاقبي ، التزامني) .... إلخ ؛ ومن ثم فإن المكافئ الترجمي للثنائيات الديسوسيرية هو Binary ، في حين نجد أن المكافئ الترجمي للثنائيات وفقًا لتصور بنفيست لها هو Dichotomies ، ومدلول الثنائية وفقًا لهذا التصور أقرب إلى المقام الفلسفي منه إلى المقام النسقي؛إذ لا يقصد بنفيست مفهوم التقابل الذي أشار إليه دي سوسير ، بل يرمي إلى مفهوم المضاهاة بتلازمه الفلسفي والفكري[٣٦].

النماذج التطبيقية على الثنائيات اللسانية :

المثال الأول: الثنائية(Simiology /Semiotics)، والتعدد المصطلحي الناتج عنها :

المكافئ الترجمي الأكثر انتشارًا المعبر عن هذه الثتنائية هو مصطلح (السيمائية) ، إلا أن الواقع اللغوي يثبت أن هذه الثنائية اللسانية قد أفرزت تعددًا مصطلحيًا ملحوظًا ، ومن أمثلة التعدد المصطلحي وجود المصطلحات الآتية : السيمبيولوجيا ، والسيميوطيقا ، والسيميوتيك ، بالإضافة إلى علم الإشارات ، والإشاراتية ، وعلم العلامات ، والعلاماتية ، وعلم الأدلة ، والسيميائية ، والسيميائيات .

ويمكن تفسير هذا التعدد المصطلحي الناتج عن الحدث الترجمي للثنائية اللسانية هنا في ضوء التصور الآتي :

–أن المصطلح كما يتضح من مكوناته الصوتية يقترب بشدة ، بل يطابق الأصل العربي لكلمة (سمة) التي تعني علامة أوخاصية ، والتي منها قوله تعالى : (سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ **أَثَرِ السُّجُودِ**) سورة الفتح آية ٢٩ ؛ وهذا ما التفت إليه من قبلنا أحد الباحثين في قوله : (إن المصطلح يحمل جذرًا عربيًا ، كما يحمل معطى صوتيًا ،معربًا للصوت الأجنبي ، ويقبل الإضافة والجمع والنسبة والاشتقاق[٣٧]) .

المثال الثاني: الثنائية (Diachronic– Synchronic) ، والتعدد المصطلحي الناتج عنها:

تشير الدراسات اللسانية إلى أن أول من ركز الضوء على هذين المصطلحين هو فردينان دي سوسير[٣٨] ، وعلى الرغم من أن هذين المصطلحين

محوريان في أروقة الدرس اللساني المعاصر ، إلا أن (التضارب المصطلحي العربي الكبير الذي عم هذين المفهومين اللسانيين واضح وجلي[٣٩]) .

الجدير بالذكر أن تلك الثنائية قد أفرزت تعددًا مصطلحيًا ملموسًا ، ويمكن رصده من خلال عدد كبير من المصطلحات الناتجة عن الحدث الترجمي ، الذي يعد العامل الرئيس في التعدد المصطلحي ؛ ففي ظلال هذه الثنائية نرصد التعدد الآتي :

أولاً : التعدد المصطلحي المرتبط بـ (Diachronic) :

ظهرت المصطلحات الآتية : (تزامن –التزامن – تزامني – التزامني – التزامنية – التواقت – توقيتي – الآني – آنية – الآنية – التوزيع الآني – الراهن – التعاصر – تعاصرية – وصفي – وصفية – سنكرونية – السنكروني – سانكرونية – دراسة الحالة الحاضرة الزمنية – استبدالية – سكوني – حال الاستقرار – حال الثبات [٤٠].

ثانيًا : التعدد المصطلحي المرتبط بـ (Synchronic) :

ظهرت المصطلحات الآتية : (تعاقب – تعاقبي – التعاقب – تعاقبية – التعاقبية – تطور – التطور – دراسة التطور – عبر الزمنية – تطوري – تزمن – الزمني – زماني – الزمنية – التزامن – زمانية – زمنية – التاريخي – تاريخي – تأريخي – التاريخية – التوالدي – التفارق – التلاحقية– الحركي – المتحرك – تغير – التتابع – دياكرونية – دايكونية – الدياكروني[٤١] .

ويمكن بيان الفروق الدقيقة بين المصطلحين في ضوء النقاط الآتية :

–أشار دي سوسير أن مفهوم (Diachronic) يقترن بالدراسة التي تعالج فيها اللغات بوصفها أنظمة اتصال تامة في ذاتها في أي زمن ، في حين

رأى أن مفهوم (Synchronic) يقترن بالدراسة التي تعالج تاريخيًا عوامل التغيير التي تخضع لها اللغات في مسيرة الزمن[٤٢] .

–حدد فردينان دي سوسير مجال عمل كل مصطلح منهما بدقة ؛ حيث جعل مجال (Synchronic) هو : النحو العام ، أو علم اللغة الثابت ، أو الحالة اللغوية المطلقة ، أو القيم والعلاقات المتزامنة ، في حين حدد مجال (Diachronic) بأنه الحالة اللغوية الخاصة أو علم اللغة التاريخي أو حقائق التطور أو العناصر المتعاقبة زمنيًا ؛ ومن ثم فقد رأى فردينان دي سوسير أن دراسة (Synchronic)) أصعب من دراسة (Diachronic) ؛ مبررًا ذلك بأن تتبع سلسلة من التغييرات وحقائق التطور وفقًا لدراسة الدياكرونيك ، يعد من الأمور السهلة والمسلية ، أما دراسة العلاقات المتزامنة وفقًا للسيكرونيك ، أمر تكثر فيه الصعوبات[٤٣] .

–أكد دي سوسير أن (Diachronic) يصعب ملاحظتها إذا انصب اهتمامنا فقط على اللغة الأدبية ، التي تُفرَض على اللغة الطبيعية – يقصد بها المترجم اللغة الدارجة– ؛ فاللغة الأدبية بعد أن تظهر إلى الوجود ويتعزز مركزها ، تبقى عادة ثابتة إلى حد كبير ، وتنجح نحو الاحتفاظ بكيانها ، فاعتمادها على الكتابة يمنحها ضمانًا خاصًا في الحفاظ على نفسها ؛ لذا لا تبين لنا هذه اللغة مدى التغيير الذي يحدث في اللغة الطبيعية عندما تتحرر من القيود الأدبية[٤٤] .

في الوقت ذاته حدد دي سوسير أن علم الصوت هو الموضوع الأساسي في (Diachronic) ؛ وذلك لأنه رغم التغير في دلالات الكلمات ، والتطور في الأصناف النحوية ، فإن تحديد التطور فيها يبدو صعبًا جدًا ، ليس كما سهولته في الأصوات ؛ لأنه حتى في وضعيتهم السكونية ، لهم تاريخهم الخاص بهم[٤٥] .

–حدد الدكتور عبد السلام المسدي فرقًا جوهريًا بينهما عبر عنه بقوله : (إن دراسة (Synchronic) تستند إلى الزمن التقديري ، الذي هو زمن افتراضي ؛ لأنه زمن غير منهجي لاغير ... ، في حين تحاول دراسة (Diachronic) التوسل بالزمن الطبيعي ، ذاك الذي بتعاقبه يسير الكون ، وما في الكون من وقائع وظواهر) .

المثال الثالث : الثنائية :(assimilation– Dissimilation)، والتعدد المصطلحي الناتج عنها

جاء في تعريفها أنّها : " كل تغيير صوتي يحدث اختلافا بين صوتين متجاورين "[٤٦].

وقد وضعت له مقابلات عربيّة منها: تباين[٤٧]، ومخالفة[٤٨]، ومخالفة صوتية[٤٩]، ومغايرة[٥٠]، ومغايرة صوتية، والتغاير الصوتي[٥١]، والتنافر[٥٢]، والتنويع[٥٣].

يلازم هذا المصطلح المصطلحَ السابق (assimilation)، وقد تعدّدت مقابلاته العربيّة مقارنة بالسابق له، وفي هذا التعدّد إسراف لفظيّ، والملاحظ عليها مايلي:

– التنافر: لا يعبّر تمام التعبير عمّا يراد به من هذه الظاهرة الصوتية ، فقد يوقع استعماله في لبس من خلال ما قد يتبادر في الذهن من أنّ هناك ظاهرة ائتلاف صوتية.فشحنته الدلالية التي يحملها تجعلنا نتحفظ على استعماله.

– التباين: قلّ تداوله بين الباحثين والدارسين إذا ما قورن بمصطلح (المخالفة) على الرغم من أنّه يحيل إلى حدّ كبير على مفهوم الظاهرة.

– التنويع قد يفهم من إطلاقه التعدّد، ولكن المقصود من هذه الظاهرة التفريق بين الأصوات المتماثلة.

وبناء على ما تقدّم فإني أقترح أن يكون مصطلح " التغاير الصوتي " مقابلا للمصطلح الأجنبي، لعدة اعتبارات منها:

– ليحدث نوع من التشاكل اللفظي بين المصطلحين (تماثل، تغاير)؛ لأنّهما متلازمان في المجال الصوتي.

– دلالة المصطلح على مفهوم الظاهرة الصوتية.

المثال الرابع : الثنائية (Langage–Langue–Parole) ، والتعدد المصطلحي الناتج عنها :

سبق الإشارة إلى أن مبدأ الثنائية يشير إلى التعدد لا إلى الدلالة على الاثنين فحسب ، وهو ما عبرنا عنه بأن الثنائية هنا تعني ثنائية التعدد لا ثنائية العدد ؛ والدليل هنا أن الثنائية التي ساقها دي سوسير هنا ، وتناقلها اللسانيون من بعده إلى يومنا هذا، هي ثنائية قائمة على وجود ثلاثة أطراف في آن واحد ؛ مما يدعم تفسيرنا السالف الذكر .

ويمكن تفسير تلك التعددية، وبيان الفروق بينها، في ضوء النقاط الآتية:

– أن مصطلح (Langage)) يعني لدى دي سوسير الظاهرة اللغوية باعتبارها مؤسسة بشرية كونية لا تختلف في بعدها المؤسساتي عن سائر المؤسسات التي عرفتها المجتمعات البشرية .

– أما مصطلح (Langue) فيعني جملة القواعد التي تحدد ضمن حالة لغوية معينة استعمال الأصوات والأشكال ووسائل التعابير التركيبية والمعجمية ؛ فهي تجريد باعتبارها نظامًا متعاليًا ؛ ومن ثم فهي تعني ظاهرة

اجتماعية توفر النمط الذي يحتذيه أفراد المجموعة اللغوية الواحدة في أفعالهم اللسانية وردود أفعالهم .

– في حين يربط مصطلح (Parole) بالاستعمال الفردي لهذا النظام المتعالي ؛ ومن ثم فهو يمثل ظاهرة فردية محسوسة ، تخرج بالوضع اللغوي من وضع التجريد إلى وضع المحسوس ، ومن وضع القاعدة إلى وضع استعمال القاعدة[٥٤] .

الجدير بالذكر أن الدكتور تمام حسان قد قدم تصورًا شاملاً للفروق الدقيقة بين (اللسان والكلام) ؛ إذ إنه أكد أن الكلام عمل ، واللسان حدود هذا العمل ، والكلام سلوك ، واللسان معيار هذا السلوك ، كما أن الكلام نشاط ، واللسان قواعد هذا النشاط ، والكلام يدرك بالسمع نطقًا ، وبالبصر كتابة ، واللسان يدرك بالتأمل في الكلام ، والكلام هو المنطوق والمكتوب ، واللسان هو المخزون في المتون اللغوية ، الكلام عمل فردي ، واللسان عمل اجتماعي[٥٥] .

المثال الخامس :الثنائية :(Semi–Voyelle / Semi–vowel) ، والتعدد المصطلحي الناتج عنها :

هذا المثال يدعم سابقه ؛ إذ يؤكد تفسيرنا للثنائيات اللسانية بأنها ثنائية التعدد لا العدد ؛ حيث تشير الثنايات اللسانية هنا إلى أصوات متوسطة بين الصوامت والصوائت ، وتسمّى عللا ، وحروف لين[٥٦] ، وقد ترجم هذا المصطلح إلى العربية بعدّة ترجمات ، تنوعت واختلفت باختلاف المنهل الذي اعتمد في الترجمة (مراجع بالفرنسية أو بالانجليزية) ، ومنها على سبيل التمثيل لا الحصر : شبه صامت ، وعلّة ، وحرف لين[٥٧]، شبه صائت[٥٨] ، وشبه صوت اللين[٥٩]، ونصف علّة[٦٠]،نصف صائت ، ونصف صامت ، وشبه طليق ، وشبه

علة ، شبه مصوت ، وحركة وسطى ، ونصف ساكن ، ونصف مدّ ، وغيرها من المصطلحات[٦١].

إنّ أهم ملاحظة يمكن تسجيلها على هذه الترجمات هي : اختلافها من عالم لآخر ، فإن كان المفهوم واحدا فإنّ المصطلح قد تعدّد إمّا لتفرد كل عالم بترجمة لنفسه ، دون أن يطّلع على باقي الترجمات ، أو أنّ مشاربهم الثقافية قد اختلفت ، وعليه يمكن أن نستأثر بمصطلح واحد موحّد نراه المقابل الأنسب للمصطلح الأجنبي ، وهو حرف اللين ؛ لاعتبارات نذكر منها :

– ورود هذا المصطلح في التراث الصوتي العربيّ. والأولى الأخذ به وترك المقابلات الأخرى، " فإذا كانت اللغة تتوفر على مصطلحات في تراثها، وعمدنا إلى إغفال تلك المصطلحات وإهمالها، وعملنا على وضع مصطلحات جديدة تعبّر عن ذات المفاهيم التي تعبّر عنها تلك المصطلحات التراثية، فإنّ ذلك سيؤدي إلى إحدى نتيجتين لا مفر منهما: إمّا انقطاع تواصل اللغة وانفصام استمراريتها، وإمّا ازدواجية مصطلحية لا تخدم غرضنا في التعبير الدقيق والتفاهم السريع "[٦٢].

– الترجمة قد تكون ترجمة جانبية ، فتحتوي على التكافؤ ، وهو التعبير عن مصطلح اللغة الأصل مع اعتماد تعبير مختلف[٦٣].

– تداوله بكثرة بين الدارسين والباحثين مقارنة بالمقابلات الأخرى ؛ ممّا يتيح له الشيوع والانتشار .

المثال السادس: المصطلح (phonétiques/phonetices)،والتعدد المصطلحي الناتج عنه :

وهو " علم يدرس أصوات اللغة في معزل عن السياق، ويهتم بالشقّ المادي لأصوات اللغة البشرية "[٦٤].

والملاحظ أن الثنائية اللسانية هنا ، والتي كان منشؤها مصطلحين فقط ؛ قد ارتبط بها عدد كبير من المصطلحات ؛ مما شكل نمطًا من أنماط التعدد المصطلحي ومنها:

(صوتيات[٦٥]، وأصواتية[٦٦]، وعلم الأصوات[٦٧] ، وعلم الأصوات العام[٦٨]، وعلم الأصوات اللغوية[٦٩]،

والفوناتيك[٧٠]، والفونيطيقا[٧١] ، والفونيتيك وعلم الصوت[٧٢].

ويمكن تفسير التعدد المصطلحي المقترن بهذه الثنائية اللسانية في ضوء النقاط الآتية :

– وجود تباين واضح في مفهوم المصطلح ذاته في اللغة الأصل المراد نقل المصطلح منها ؛ ومن ثم كان من الطبيعي أن ينتقل هذا التباين وينعكس أثره على اللغة المنقول إليها ؛ فدي سوسير يرى بأنّ علم الأصوات علم تاريخي، يقوم بدراسة وتحليل عناصر الصوت وتحوّلاته، وهو في هذا المنحى علم يتحرك داخل الزمن، كما أنّه يشكّل – في نظره – أحد الأجزاء الأساسية من علم اللسان (علم اللغة)[٧٣] ، وأمّا تروباتسكوي وجاكبسون فقد أخرجاه من علم اللغة، واعتبراه علمًا خالصًا من علوم الطبيعة غايته تقديم يد المساعدة لعلم اللغة[٧٤]، وعرف هذا العلم عند الأمريكيين والإنجليز – من علماء اللغة – بأنّه " العلم الذي يدرس ويحلل ويصنف الأصوات الكلامية من غير إشارة إلى تطورها التاريخي، وإنّما

فقط بالإشارة إلى كيفية إنتاجها وانتقالها واستقبالها "[٧٥] ، فهو بهذا المعنى إذًا يعدّ فرعًا من فروع علم اللغة الوصفي.

– وهذا الاضطراب الموجود في اللغة الأصل انعكس أثره على اللغويين العرب حين نقلوا مصطلح " phonétiques " إلى العربية ؛ فتعددت مقابلاته وتنوّعت دلالاته ؛ هذا التنوع قد نتج – في الوقت ذاته – عن تنوع زوايا نظر اللغويين إلى المصطلح المراد ترجمته ؛ هذا التنوع قد ولّد اضطرابًا واضحًا في مفهوم المصطلح ، حتّى صار (عائقًا معوّقًا لطرائق الترجمة بعامة، والترجمة اللسانية بخاصة؛ممّا يعطل آليات الإبداع والمساهمة في إنتاج الخطاب العلمي في حقل من حقول المعرفة الإنسانية)[٧٦].

المثال السابع : المصطلح (phoneme/phonème) ، والتعدد المصطلحي الناتج عنها :

يشير المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات إلى أن المراد بهذا المصطلح هو أصغر وحدة غير دالة يمكن الحصول عليها عبر تقطيع السلسلة الكلامية ، وتقدّم كل لغة ، حسب سننها عددا محدودا ومقيّدا من الصوتيات (من عشرين إلى خمسين حسب اللغات) وتأتلف فيما بينها بالتتابع لتشكل العناصر الدالة في الخطاب اللغوي[٧٧].

في الوقت الذي ظهر فيه التعدد المصطلحي المقترن بهذا المصطلح ؛ حيث وجدت لهذا المصطلح في العربية مقابلات كثيرة ، نذكر منها : صوتيَة[٧٨]، وحدة صوتية[٧٩] ، وعائلة صوتية[٨٠] والفونيم[٨١]، ومصوت[٨٢] وصوتم[٨٣] ، وصوت ، وصوتون ، وصويتم[٨٤]، وحرف[٨٥]، ومستصوت ، وصوت مجرد ، وفونيمية ، ولافظ[٨٦].

ويمكن تفسير التعدد المصطلحي هنا في ضوء النقاط الآتية :

– عالمية هذا المصطلح[٨٧] ؛ يثبت ذلك كثره دورانه في أروقة الدرس اللساني عامة ، والصوتي على وجه الخصوص ، وقد نسبت إليه نظرية عرفت بنظرية الفونيم.

– ما أثاره هذا المصطلح من جدل علمي وفكري في أروقة الدرس الصوتي تحديدًا ؛ حيث تعدّدت التصورات حول هذا المصطلح ، في الوقت الذي تنوّعت زوايا النظر إليه ؛ ممّا نتج عنه تعدد في المفاهيم، ولعل الخلاف بين المدارس الصوتية الغربية حول هذا المصطلح ؛ قد انعكس أثره حين نقل إلى العربية ؛ يثبت ذلك قول الدكتور أحمد مختار عمر :(عشرات التعريفات للفونيم قد طرحت في كتب اللغة والأصوات، صاغها عشرات العلماء والأصواتيين، كل بأسلوبه، وبطريقته الخاصة، وقد نبع معظمها من اختلاف المنهج، أو من نوع الزاوية التي ينظر منها نحو الفونيم، وإن كان بعض الخلاف بين هذه التعريفات خلافا لفظيا لا ثمرة له وبعضها لا يكشف عن اتجاه الباحث، أو زاوية نظره، وإنّما يكشف عن نقل أعمى، أو تقليد بغير وعي)[٨٨] .

– مرونة المصطلح، وتفاعله بسلاسة مع سنن العربية، ومن ذلك سهولة تصريفه (فونيمات)، تعريفه بالألف واللام (الفونيم). وهذا ما يتفق مع سنن الحدث الترجمي ؛ إذ يجب أن " تفضل الكلمة المولّدة التي اعتمد في وضعها على سنن كلام العرب في اشتقاقاتهم وطرق توليدهم، وتترك الطرق التي لم يعرفها العرب، كزيادة اللواحق غير المعروفة في لغة العرب واستعمال وزن أو بناء لم تستعمله إطلاقا أو استعملته في الأصل لمعنى بعيد كل البعد عن المقصود، وذلك مثل صوتم "[٨٩] .

المثال الثامن : المصطلح (Phonologie/phonology)، والتعدد المصطلحي الناتج عنه:

هو أحد فروع اللسانيات ، يبحث في الأصوات اللغوية من حيث القوانين التي تعمل بموجبها ، والدور الذي تقوم به في عمليّة التواصل اللغوي ، والفروقات الوظيفية بينها[٩٠].

المتتبع لهذا المصطلح يجد له العديد من المقابلات،ومنها : صوتمية[٩١]، وعلم وظائف الأصوات[٩٢] ،والتصويتية والفونولوجيا [٩٣] ، وصِواتَة[٩٤]، وعلم الأصوات اللغوية الوظيفي[٩٥] ، وفونولوجي[٩٦]. وعلم الفونيمات[٩٧] وعلم الأصوات الخاص وعلم الأصوات التشكيلي[٩٨]، وعلم الأصوات الكلامية[٩٩]، وعلم الأصوات التنظيمي[١٠٠] وعلم التشكيل الصوتي[١٠١]، والصوتيات الوظيفية[١٠٢]، وعلم الأصوات[١٠٣] (يجعل من مصطلح phonetices مرادفا لمصطلح Phonologie) وعلم الصوتيات[١٠٤] وهذه الترجمة بعيدة نوعًا ما عن باقي الترجمات ؛ لأنّها قد تلتبس بترجمة مصطلح phonetices .

والملاحظ أن الثنائية اللسانية هنا ، والتي كان منشؤها مصطلحان فقط ؛ قد ارتبط بها عدد كبير من المصطلحات ؛ مما شكل نمطًا من أنماط التعدد المصطلحي الذي يمكن تفسيره في ضوء النقاط الآتية :

– تداخل أبحاث مصطلح " Phonologie "مع مصطلح " phonetices " ؛ ممّا جعل اللغويين – في اللغة المترجَم منها – يرفضون الفصل بين ما اصطلح عليه " phonetices " وبين ما اصطلح عليه " Phonologie " ، وجعلهما مترادفين[١٠٥].

– دلالة المصطلح أو مفهومه في اللغة المترجَم منها، فدي سوسير يرى بأنّ مجاله دراسة العملية المكانيكية للنطق والتي تظلّ على حالة واحدة لا يشوبها التغير، فهو على هذا النحو يعدّ علمًا مساعدًا لعلم اللغة في نظره[١٠٦] ، وأمّا مدرسة براغ فترى أنّه فرع من فروع علم اللغة يعالج الظواهر الصوتية من ناحية وظيفتها اللغوية[١٠٧] ، ومن اللغويين من ربطه بالدراسة التاريخية للأصوات؛ للأصوات؛ أي " دراسة التحولات والتغيرات التي تحدث في أصوات اللغة نتيجة تطورها "[١٠٨].

– تعدد مناهل المصطلح المترجَم، فالمصطلح الأجنبي قد ينقل إمّا من الفرنسية إلى العربية، وإمّا من الإنجليزية إلى العربية، فتتنوّع حينئذ الترجمات، وتختلف الأوضاع العربية له.

المثال التاسع : المصطلح :(allophone) . والتعدد المصطلحي الناتج عنه:

تكاد تتفق المعاجم اللسانية حول تعريف الألوفون بأنّه :(متغير تكاملي لصوتية ما ، أي أن تحقيقه مقيّد بالسياق، أو كل متغير لصوتية ما، سواء أكان حرّا أم تكامليا)[١٠٩]. أما التعدد المصطلحي المقترن بهذه الثنائية اللسانية فتتمثل في المقابلات العربية الآتية : بديل صوتي، بدصوتي[١١٠]، والألوفون[١١١]،وصوتم تعاملي[١١٢]، متغير صوتي، بدصوتية[١١٣]، مرادف صوتي[١١٤]، صوت موقعي[١١٥].

ويمكن تفسير التعدد المصطلحي لهذه المقابلات العربيّة لهذا المصطلح في ضوء النقاط الآتية :

– عدم اتفاق اللسانيين الغربين أنفسهم حول هذا المصطلح ؛ مما يعني وجود اضطراب في مفهوم المصطلح في اللغة الأصلية ؛ فمن الطبيعي أن

ينعكس أثر هذا الاضطراب على اللغة المراد نقل المصطلح إليها ؛ ومن ثم تولد التعدد المصطلحي.

– التداخل المفاهيمي الواضح بين شقي هذه الثنائية في اللغة الأصلية؛ من حيث انسجام المصطلح مع المفهوم والتصور ، فالمفاهيم الغربية حول هذا المصطلح تشير إلى تأدية الأصوات انطلاقًا من تنوّع مواقعها، فقد عرّفه دانيال جونز كما ذكر أحمد مختار عمر على أنّه (كلّ مظهر مادي مختلف للفونيم)[١١٦] . في الوقت الذي يتحدد مفهوم الفونيم على أنّه " مجموعة أو تنوع أو ضرب يضم أصواتًا وثيقة الصلة، ينظر إليها المتكلمون على أنّها تمثّل وحدة واحدة، بغض النظر عن تنوعاتها الموضعية "[١١٧]، كل ذلك يشير إمكانية تحليل الفونيم إلى ألوفونات ؛ وهو ما يعني التداخل بينهما .

المطلب الثاني

التعدد المصطلحي في اللسانيات النصية

قبل عرض النماذج التطبيقية للتعدد المصطلحي في مجال اللسانيات النصية ، يجب الوقوف أولاً عند بعض المسائل التنظيرية المتعلقة بـ(المصطلح) ذاته ؛ حتى تستوفي الدراسة الجانب التنظيري جنبًا إلى جنب مع الجانب التطبيقي ، وسوف نعرض لتلك المسائل التنظيرية في المحاور الآتية :

المحور الأول : أهمية المصطلح :

اجتهد الباحثون في رصد أهمية المصطلح ؛ فقد أفرزت جهودهم إبراز ما يأتي :

أولاً : من أدق الأقوال التي يمكن أن تصف أهمية المصطلحات ما ذكرة الدكتور عبد السلام المسدي في هذا الشأن ؛ إذ يقول :(إن مفاتيح العلوم مصطلحاتها ،ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى ، فهي مجمع حقائقها المعرفية ، وعنوان ما

به يميز كل واحد منه عمّا سواه ، وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية ، حتى لكأنها تقوم من كل علم مقام جهاز من الدوال ، ليس مدلولاته إلا محاور العلم ذاته ، ومضامين قدره من يقين المعارف وحقيق الأقوال[١١٨]) .

ثانيًا : ولا يقل ما ذكره قاسم محمد المؤمني أهمية عن سابقه ؛ إذ إنه ربط قضية المصطلح بأهميته ، يقول : (إن قضية المصطلح تكتسب أهميتها من كونها تتوسط ثلاث محطات أساسية ؛ فهي قضية تتعلق ماضيًا بفهم الذات ، وحاضرًا بخطاب الذات ، ومستقبلاً ببناء الذات ، الأمر الذي يجعل من هذه العملية تؤهله سلفًا لجعل الفهم يسير مع واقع المصطلح ؛ وهما معًا يحاولان في نهاية المطاف أن يحققا للذات الإنسانية تلكم العملية التواصلية السريعة ؛ قصد تبادل الآراء والمعارف[١١٩]) .

ثالثًا : وهناك من قرن معرفة الأشياء وإدراكها بوضوح المصطلح ودقته ؛ إذ يرى الدكتور صلاح فضل أن عملية تسمية المصطلحات (تتوقف على دقتها ووضوحها معرفة الأشياء والظواهر ، بسيطها ومركبها ، ثابتها ومتغيرها[١٢٠]) .

رابعًا : تتجلى أيضًا أهمية المصطلح في أنه يمثل (أهم ما يضبط المعنى والأداة والإشارة والنسق ، ويحدد الدلالة في ضوء مجموع ذلك[١٢١]) .

خامسًا : المصطلح هو الذي يستطيع الإمساك بالعناصر الموحدة للمفهوم ، والتمكن من انتظامها في قالب لفظي ، يمتلك قوة تجميعية وتكثيفية ، لما قد يبدو مشتتًا[١٢٢] .

سادسًا : يمكن النظر إلى المصطلح باعتباره (العملة التي بدونها لا يمكن أن يتم أي يتم أي تبادل منظم[١٢٣]) .

المحور الثاني : أركان المصطلح :

فقد حدد اللغويون للمصطلح ثلاثة أركان رئيسة هي[١٢٤]:

الركن الأول : المفهوم: يعدّ الركن الأساسي من أركان المصطلح ، وهو (تمثيل عقليّ للأشياء الفردية، وقد يمثل شيئاً واحداً أو مجموعة من الأشياء الفردية تتوافر فيها صفات مشتركة [١٢٥])، ويتم إدراك المفاهيم وفقًا لثلاث طرق هي:

أولاً– تحديد المفاهيم في حد ذاتها. ويتمّ ذلك بذكر عناصر المفاهيم أو أجزائها، أو بالتمثيل لها أو عن طريق تعريفها دون ربطها بغيرها من المفاهيم.

ثانيًا– تحديد المفاهيم في علاقاتها بعضها ببعض ، ويتمّ ذلك بوصف المفاهيم في أشكالها اللسانية ، داخل اللغة، نحو تعريف الفعل بأنه ما دلّ على حدث مرتبط بزمن محدّد، وتعريف المصدر بأنه الكلمة التي تدل على حدث غير مقترن بزمان محدّد[١٢٦] .

ثالثًا– تبيئة المفهوم : وذلك بردّه إلى الحقل المعرفي الخاص به ؛ لأنّ " العلاقات بين المفاهيم تمثل مجموعة تحتية لعلاقات محتملة وفي بيئة معرفية مقسمة إلى حقول موضوعية خاصة فإن المفاهيم يرتبط بعضها ببعض سواء أكانت منتمية للمجموعات التحتية ذاتها أم لغيرها. كما أن مفاهيم حقول الموضوعات ذاتها تكون مترابطة إما بطبيعتها الخاصة، وإما بروابط الحياة الواقعية للموضوعات التي تمثلها "[١٢٧] .

وإذا كان السؤال أيهما أسبق المفهوم أم المصطلح ؟ فإن الإجابة هي أن المفهوم هو المرحلة الأولى التي " ينطلق منها واضع المصطلح ، ليبحث عن

لفظ قادر على حمله ، وتأديته بصورة مناسبة "[١٢٨] ؛ مما يعني أن المفهوم يسبق (المصطلح) الدّال عليه.

الركن الثاني : اللفظ: وهو اللفظ المنتقى لحمل دلالة المفهوم الطارئ وضعاً وترجمة ، ويجب أن يتحقق فيه أمران[١٢٩]:

– ألا تجانب دلالة المصطلح اللفظية مفهومه العلمي، بمعنى أن يمتاز بالدقة العلمية.

– ألا تجانب دلالة المصطلح الاصطلاحية دلالته اللغوية، بمعنى أن يمتاز بالدقة اللغوية؛ أي أن يؤدي المصطلح المفهوم العلمي المقصود، وأن تتحقّق فيه السلامة اللغوية مبنى ومعنى.

ولا شك أن مما يمنح المصطلح قوة وثباتًا هو صدوره " عن مؤسسة، أو فرد له شأنه في العلم الذي يوضع فيه. وتدخل في اختيار اللفظ أمور أخرى؛ نحو مدى إيجازه، فربما يبدأ اللفظ بصورة تركيب، ثم يبدأ بالتضاؤل والتحول ليصل إلى كلمة أو تركيب من كلمتين، وقد رأينا مثل هذا الصنيع في بدايات العمل اللغوي العربي إذ وجدنا عدداً من الألفاظ عند سيبويه بصورة تركيب ثم بدأت تتقلص إلى أن وصلت إلى الصورة التي نراها اليوم"[١٣٠].

الركن الثالث : الحدّ أو التعريف : الحدّ هو " عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه، أو بلوازمه، أو بما يتركب منهما، تعريفاً جامعاً مانعاً، ونعني بالجامع كونه متناولاً لجميع أفراده؛ إن كانت له أفراد، وبالمانع كونه أبياً منع دخول غيره فيه. فإن كان ذلك الشيء حقيقة من الحقائق مثل حقيقة الحيوان والإنسان والفرس، وقع تعريفاً للحقيقة، وإن لم يكن؛ مثل: العنقاء، وقع تفصيلاً للفظ الدال عليه بالإجمال. وكثيراً ما نغير العبارة، فنقول: الحد هو وصف الشيء وصفاً مساوياً،

ونعني بالمساواة، أن ليس فيه زيادة تخرج فرداً من أفراد الموصوف، ولا نقصان يدخل فيه غيره"[١٣١].

وأمّا التعريف (Definition) " ويسمى أيضاً في كتب المنطق العربية القديمة: القول الشارح، هو مجموع الصفات التي تكوّن مفهوم الشيء مميزاً عما عداه، وهو إذن والشيء المعرَّف سواء، إذ هما تعبيران؛ أحدهما موجز، والآخر مفصل عن شيء واحد بالذات"[١٣٢].

ويجب أن يشتمل التعريف المصطلحي على أمور، أبرزها[١٣٣]:

– تحديد المجال المعرفي للمصطلح.

– تحديد علاقة المصطلح بالمصطلحات الأخرى المتعلقة به.

– تعريف المصطلح مفهومياً.

– الانطلاق من المفهوم لتحديد المصطلح، وليس من المعنى العام، أي البدء بتعيين المفهوم لتسمية مصطلح ما.

وقد جرت عادة البحث العلمي في التخصصات كافة أن البدء دائمًا يكون بالتعريف اللغوي ؛ " لأنّه التعريف الذي يمكّن من تفسير مقصد المصطلح ، ومرجعه ، وسماته الدلالية ، في إطار من العلاقات المتبادلة بين المصطلح وسواه من المصطلحات ...كما أنّه يمثل الجانب الأقرب للكشف عن المفهوم "[١٣٤].

والسؤال الذي يطرح ذاته الآن : على من تقع مسؤولية وضع المصطلحات؟ وربما يكمن في الإجابة عن هذا السؤال تفسير منطقي لأسباب التعدد المصطلحي ؛ ومن ثم يجب أن تتضافر جهود كل من اللغوي العالم بأصول اللغة ونظامها ، والقادر على التحكم في استنباط الكلمات التي تحاكي

سمتها ، والمتخصص في هذا الميدان ، ويبدو أنّ القدر الأكبر في الوضع يقع على عاتق المصطلحي ؛ لصياغة مصطلح ما ، يقول الفاسي الفهري " إنّنا نحتاج طبعا إلى اللغوي من جهة وإلى المختصّ في المجال المعرفي للاصطلاح من جهة ثانية، ولكن قرارات الضبط الاصطلاحي تعود بالدرجة الأولى إلى المصطلحي"[١٣٥] .

ويثبت الواقع اللغوي ضرورة التنسيق بين الجانبين (اللغوي والمصطلحي) أثناء وضع المصطلحات؛ وذلك لتجنب الفوضى المصطلحية، وكي يتحقق ضبط المصطلح؛ ينبغي ألا يكون المصطلح من (وضع العالم وحده بل يشاركه فيها أحيانا الناقل المترجم، ومن المترجمين من لم يتخصص فيما يترجمه ويكتفي بمعرفته للغة المنقول عنها والمنقول إليها ، وقد تكون هذه المعرفة نفسها محدودة فيسيء إلى العلم والترجمة معا ، واجب العلماء أن يرعوا هذه الترجمات ويتداركوا أخطاءها)[١٣٦].

النماذج التطبيقية :

يُعَدّ حقل اللسانيات النصية من المجالات التي يتجلى فيها التعدد المصطلحي بشكل كبير ؛ إذ نجد التعدد متحققًا في المصطلح الواحد داخل البلد الواحد ، بل وبين البلدان وبعضها البعض ، بل لدى المؤلف الواحد بين عملين من أعماله ... إلخ ؛ كل ذلك يؤكد أن التعدد المصطلحي واقع لا يمكن إنكاره .

المثال الأول :

سوف نتاول مثالاً تطبيقًا رئيسًا ، حول مصطلح رئيس في لسانيات النص ، هذا المصطلح هو (**Text Linguistics**) .

المتتبع لأشهر المدونات العربية المعاصرة لا يخفى عليه أن يرصد تعددًا مصطلحيًا ملحوظًا حول هذا المصطلح ، ويمكن حصر هذا التعدد المصطلحي على النحو الآتي :

المصطلح الأول : (نحو النص) : وقد طرح هذا المعادل الترجمي الدكتور أحمد عفيفي في كتابه الشهير الذي عنون له بعنوان يحمل المصطلح ذاته وهو : (نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي[١٣٧]) .

المصطلح الثاني : (أجرومية النص) : وقد عرض لهذا المصطلح الدكتور سعد مصلوح ، في دراسته حول القصيدة الجاهلية ، محاولاً تقديم منهجًا جديدًا في التحليل النصي ، في كتابه الموسوم بـ (نحو أجرومية للنص الشعري " دراسة في قصيدة جاهلية " [١٣٨]) .

المصطلح الثالث : (علم النص) : وهو من أكثر المصطلحات شهرة، وقد عرض له الدكتور صلاح فضل في كتابه القيم الموسوم بـ (بلاغة الخطاب وعلم النص [١٣٩]) ، ولا تكاد تخلو من هذا الكتاب مكتبة من مكتبات الباحثين ؛ لأهميته وموضوعيته .

المصطلح الرابع : (علم لغة النص) : وهو أكثر المصطلحات قربًا إلى سابقه ؛ إذ لا يفصلهما سوى كلمة واحدة هي (لغة) ؛ مما قد يثير تساؤلات عديدة ، في مقدمتها : هل المراد بـ (علم النص) هو ذاته المراد بـ (علم لغة النص) ؟ وهذا السؤال في حد ذاته سؤال يعكس اضطراب المصطلح ، حتى بين المتخصصين ، وهو اضطراب ناتج – لا شك – عن الحدث الترجمي ذاته ، وجدير بالذكر أن الذي طرح هذا المصطلح هو الدكتور سعيد حسن

بحيري ، في كتابه المهم في المكتبة العربية الذي يحمل عنوانًا دقيقًا هو (علم لغة النص " المفاهيم والاتجاهات[١٤٠] ") .

المصطلح الخامس : (علم اللغة النصي) ، وهو معادل ترجمي ليس ببعيد عن سابقه ؛ والفرق بينهما التعريف والنسب ؛ مما يعني مرونة الألفاظ بين أيدي من يقومون بالحدث الترجمي ، والذي قدم لهذا المصطلح هو الدكتور صبحي الفقي في كتابه الذي جاء جزأين – وهو في أصله رساله علمية – تحت عنوان (علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق " دراسة تطبيقية على السور المكية " [١٤١]) .

المصطلح السادس: (لغويات النص) ، وهو المعادل الترجمي الذي قدمه الدكتور تمام حسان في ترجمته لكتاب (النص والخطاب والإجراء[١٤٢]) ، لروبرت دي بوجراند ؛ مما يؤكد خطورة العمل الترجمي وأهميته في توجيه المصطلح وضبطه .

المصطلح السابع : (لسانيات النص) ، قدم لهذا المصطلح محمد خطابي ، وذلك في كتاب يكشف عنوان الغاية من لسانيات النص ، ومنجهيتها في التعامل مع اللغة ؛ وهو الكتاب الذي حمل عنوان : (لسانيات النص " مدخل إلى انسجام الخطاب [١٤٣]") ، ولا شك أن العنوان الفرعي الذي حرص المؤلف على ذكره في عنوان الكتاب وهو :" مدخل إلى انسجام الخطاب " ؛ هو عنوان أدى وظيفة مهمة ، وهي بيان منهجية لسانيات النص في التعامل مع اللغة .

المصطلح الثامن : (نظرية النص) ، وهو المصطلح الذي لم يحقق درجة عالية من الشيوع ، موازنة بالمصطلحات سالفة الذكر ؛ وربما يكون تفسير

ذلك أن كلمة (نظرية) في العنوان أفرزت فجوة بين الدارسين وبين المصطلح ؛ فلم يتم تداوله بكثرة ؛ لما تحمله كلمة (نظرية) من قيود معرفية وضوابط ، والذي قدم المصطلح هو الدكتور إبراهيم خليل في كتابه الموسوم بـ (الأسلوبية ونظرية النص[١٤٤]) .

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه الآن : ما السبب في هذا التعدد الملحوظ حول مصطلح واحد ، يمثل في مجاله محورًا رئيسًا ؟ ؛ إذ إنه يمثل – أعني المصطلح – علمًا للفرع المعرفي المراد دراسته ، وليس مجرد مصطلح فرعي يمكن الاستغناء عنه ، أو عدم التطرق له بكثرة ؛ وتكمن الإجابة عن هذا السؤال في ضرورة الالتفات إلى اللغة الأصلية المراد النقل عنها ، والبحث حول ماهية المصطلح فيها ؛ هل حقق استقرارًا بين مستخدميه فيها ؟ ، وفي الإجابة يكمن السبب .

فهناك مقولة ذكرها (فان دايك) تكشف عن جانب من الإجابة ؛ إذ يقول حول هذا العلم إنه : (في المجال اللغوي الفرنسي سُمِي " علم النص Science du texte " ، وفي الإنجليزية سُمِي " تحليل الخطاب Discourse analysis "[١٤٥]) ؛ فهذه المقولة تشير إلى وجود اضطراب في المصطلح في اللغات الأصلية المأخوذ عنها المعادل التي ؛ مما يعني أن التعدد المصطلحي جاء نتيجة حتمية ومباشرة لهذا الاضطراب الواضح في اللغة الأصلية المأخوذ عنها المصطلح ، سواء الإنجليزية أو الفرنسية .

المثال الثاني :

من الثنائيات اللسانية التي أفرزت تعددًا مصطلحيًا ، تلك الثنائية الأكثر شهرة في لسانيات النص ، أعني بها الثناية بين مصطلحي (Cohesion /

Coherence) (السبك ،والحبك) ؛ إذ يمثل هذان المصطلحان العمود الفقري داخل الدرس اللساني ؛ ومن ثم يجدر بالباحث الالتفات إلى المعادلات الترجمية لهذين المصطلحين ؛ حيث شكّلت تلك المعادلات تعددًا مصطلحيًا ملموسًا في ثنايا المدونات النصية التي تعرضنا لها في معرض الحديث عن مصطلح (لسانيات النص) .

وسوف نرصد مظاهر التعدد المصطلحي الملازم لهذين المصطلحين على النحو الآتي :

أولاً : التعدد المصطلحي الملازم لمصطلح (Cohesion) :

حيث وجدت معادلات ترجمية متعددة لهذا المصطلح منها : (السبك ، التضام ، الترابط ، الربط النصي ، الالتحام ، الاتساق ، التناسق ، الانسجام ، التماسك) .

ثانيًا : التعدد المصطلحي الملازم لمصطلح (Coherence) :

حيث وجدت معادلات ترجمية متعددة لهذا المصطلح منها : (الحبك ، التناغم ، الاتساق ، التماسك ، الانسجام ، الالتحام ، التقارن) .

والقضية التي يثيرها التعدد المصطلحي هنا ليس التعدد في حد ذاته ، وإنما التداخل الواضح بين المعادلات الترجمية بين المصلحين ؛ خاصة في مصطلحات : (التماسك ، الالتحام ، والانسجام ، الاتساق) ؛ مما يعني أن تكرار هذه المصطلحات ،يعكس دلالة الاضطراب الواضح في المعادلات الترجمية ، ويؤكد ضرورة الالتفات إلى ضرورة توحيد الجهود المبذولة نحو توحيد المصطلحات ، وهو موضوع المبحث التالي.

المبحث الثاني

(الجهود العربية المبذولة نحو التوحيد " أنواعها ونماذجها ")

ينطلق هذا المبحث هادفًا الرد على تلك الدعوى التي أثارها الدكتور مازن الوعر حول طبيعة تلك الجهود – أعني الجهود الجماعية تحديدًا – التي تبذل في سبيل توحيد المصطلحات على مستوى عالمنا العربي؛ حيث ادعى مازن أنه ليس في العالم العربي " لسانيات" بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى ، لا على المستوى النظري ، ولا على المستوى التطبيقي ... ،كما ادعى أنه ليس هناك جهود جماعية لوضع المصطلح في اللسان العربي ، وتحديد مفهوماته ... ، كما رأى أن المؤسسات الثقافية العربية غير مهتمة بهذا الأمر ... ، لكنه لم ينكر الجهود الفردية [١٤٦] .

والحقيقة التي لا تخفى على القارئ أن ما ذكره الوعر قد تضمن أمرين : أولهما : نفي فكرة وجود " لسانيات " نظرية أو تطبيقية في العالم العربي ، وكذلك نفي فكرة وجود جهود جماعية لوضع المصطلح في اللسان العربي .الأمر الثاني : اتهام المؤسسات الثقافية العربية بعدم الاهتمام بقضية وضع المصطلحات .

وسوف نتصدى في هذا الموضع من الدراسة لتلك المقولة ، ومحاولة بيان مدى صدقها – أو دقتها – من عدمه ؛ وذلك عبر رصد الجهود العربية المبذولة في هذا المجال ،والتي تم إنجازها بالفعل على أرض الواقع .

وسوف ننطلق من نقطة الاتفاق الوحيدة مع الوعر فيما ذكره ، أعني الاتفاق حول إثبات وجود الجهود العربية الفردية في مجال ضبط المصطلح ، والسعي نحو إعداد المعاجم اللسانية العربية .

وتجدر الإشارة هنا أننا في هذه الدراسة سوف نبدأ من حيث انتهى الباحثون من قبل ؛ حيث إن الدراسة الحالية سوف تتجاوز تكرار الوقوف عند الجهود الفردية التي نالت نصيبًا وافرًا من الدراسات السابقة لأعلام مازالت جهودهم بارزة إلى يومنا هذا، منها على سبيل المثال لا الحصر جهود كل من الدكتور محمود فهمي حجازي ، والدكتور سعد مصلوح ، والدكتور كمال بشر ، والدكتور تمام حسان، والدكتور صلاح فضل ،والدكتور عبد السلام المسدي،والدكتور فريد عوض حيدر ، والدكتور أحمد عفيفي .... إلخ ؛ فكثير من هؤلاء قد نالوا حظًا كبيرًا من الدرس والبحث ، في حين نجد جيلاً من الباحثين المحدثين منهم على سبيل المثال لا الحصر : (الدكتور أحمد العلوي ، والدكتور أحمد المتوكل ، والدكتور حمزة المزيني ، والدكتور عبد الرحمن الحاج صالح ،والدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، والدكتور محمد الأوراغي ، والدكتور محيي الدين محسب ، والدكتور مرتضى جواد ، والدكتور مصطفى غلفان ، ، والدكتور نهاد الموسى ... إلخ) ، وقد حددت الدراسة لهم العقود الأربعة الأخيرة، منذ بداية العقدين الأخيرين من القرن العشرين (تحديدًا منذ عام ١٩٨٠م) ، حتى الآن ؛ والهدف من رصد جهود اللسانين خلال تلك الفترة ، إعطاء هؤلاء حقهم من الدرس ، وإبراز طبيعة تلك الجهود التي بذلوها ؛ مما يسهم في إبراز قيمة تلك الجهود الفردية ، وبيان أثرها في الدرس المصطلحي العربي .

وسوف نتخير ثلاثة فقط من هؤلاءاللغويين المحدثين ، ونتوقف عند رصد جهودهم في سبيل توحيد المصطلحات، ونبرز منهجية كل منهم في العناية بالمصطلح ودراسته ؛ وذلك لما تميزت به جهودهم من شمولية في الدرس ،

وموضوعية في العرض والتحليل ، وعمق في عقد المقارنات والموازات ، بالإضافة إلى أن جهودهم تبرهن استمرار العطاء العلمي في الدرس اللساني العربي المعاصر ، كما أن رصد تلك الجهود أمر من شأنه أن يثبت أن الجامعات العربية مازالت ولّادة لأجيال من العلماء البارزين في حقول المعرفة عامة ، وحقل اللسانيات على وجه الخصوص.

وقبل عرض تلك الجهود تجدر الإشارة إلى أن كثير من الباحثين يؤرخون لبداية الشعور بالحاجة إلى توحيد المصطلحات بداية من انفصال الأقطار العربية عن الحكم العثماني ، في أعقاب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨م) ؛ حيث تم الاستدلال على ذلك بأن العراق وسوريا قد اتخذتا اللغة العربية لغة رسمية للتدريس في مدارس الحكومتين بدلاً من اللغة التركية[١٤٧].

المطلب الأول

الجهود الفردية

فقد تنوعت تلك الجهود ؛ فمن هؤلاء اللغويين من تمركزت جهوده حول التنظير ؛ من أجل توحيد المصطلح، ومن هؤلاء (علي القاسمي) :

أولاً : جهود توحيد المصطلح عند علي القاسمي:

فقد وضع القاسمي معيارًا لغويًا لقياس تقدم الأمم حضاريًا ، وهو معيار يدل على عنايته بعلم المصطلح وضبطه وتوحيده ؛ إذ يرى أنه من الممكن أن (يقاس تقدم الأمة حضاريًا ، ويحدد ملامح ثقافتها عقيدة وفكرًا ؛ بإحصاء مصطلحاتها اللغوية في الإنسانيات ، واسكتناه مدلولاتها ، بل يستطيع أن يقطع بوحدة الأمة الفكرية والسياسية من وحدة مصطلحاتها اللغوية في الإنسانيات

والعلوم والتقنيات[١٤٨]) . ولا شك أن هذه المقولة تعكس مكانة علم المصطلح لدى القاسمي .

وليس غريبًا أن يربط القاسمي تقدم الأمم ، وتحديد معالم ثقافتها بكم المصطلحات؛ فقد رأينا من ربط هوية الأمة برصيدها من المصطلحات الموحدة، أعني به الدكتور إبراهيم السامرائي؛ إذ إنه رأى أن مسألة توحيد المصطلح (ضرورة تحفزنا للسعي إلى تحقيقها غاية تتصل بهوية الأمة ، وإشاعة العلم الجديد بينها ؛ ومن ثم يكون لها مكان خاص في هذا العالم الجاد المتطلع الجديد[١٤٩]) .

كما قدم القاسمي تصورًا للخطوات التي من شأنها أن تحقّق توحيد المصطلح ، وقد تمثلت لديه في النقاط الآتية[١٥٠] :

– تثبيت معاني المصطلحات عن طريق تعريفها.

– تثبيت موقع كل مفهوم في نظام المفاهيم طبقا للعلاقات المنطقية أو الوجودية بين المفاهيم .

– تخصيص كل مفهوم بمصطلح واضح يتم اختياره بدقة من بين المترادفات الموجودة.

– وضع مصطلح جديد للمفهوم عندما يتعذر العثور على المصطلح المناسب من بين المترادفات الموجودة.

ومن الواضح أن جهود القاسمي قد تمركزت حول التنظير بشكل أكبر من التطبيق.

ثانيًا : جهود توحيد المصطلح عند مصطفى الحيادرة :

يشارك الحيادرةُ القاسمي في سمة التنظير ؛ حيث ذكر الحيادرة مجموعة من الآليات التي من شأنها أن تحقق غاية التوحيد المصطلحي، ومن أبرزها[١٥١] :

:

– تزويد المعجميين والمستخدمين بالمعلومات عن مصادر المصطلحات، كالمعاجم الأحادية والثنائية و المؤلفات المتخصصة في مجال المصطلحات.

– إعداد قوائم بأهم المؤسسات والمراكز المختصة في مجال المصطلحات على المستويين العربي والدولي ، وتتضمن هذه القوائم إضافة لأسماء هذه المؤسسات مجالات اختصاصها وسبل التواصل معها.

– توثيق أبرز منجزات هذه المؤسسات وقراراتها ، ونشرها لتعميم الفائدة المنتظرة منها.

– توثيق المصطلحات التي تقرها هذه المؤسسات ، وما يتعلق بها من معلومات نحو مصدرها ، وتعريفها،ومجالات استخدامها ، وما يصاحبها من تطور في مفهوماتها ، أو بدائل مقترحة لها.

– فتح المجال أمام المختصين لإبداء ملاحظاتهم حول ما يوضع من مصطلحات ، ونشر ذلك في دوريات وكتب تتيح الوصول إليها بيسر وسهولة.

ومن اللغويين من جمعت جهودهم في توحيد المصطلح بين التنظير والتطبيق، ومن هؤلاء (محمد رشاد الحمزاوي) :

ثالثًا : جهود توحيد المصطلح عند محمد رشاد الحمزاوي :

يؤكد الحمزاوي أن الدعوة إلى توحيد المصطلح (تبدو في ظاهرها وفي باطنها نزعة علمية مستحسنة ؛ هدفها الدقة العلمية ، وفصاحة التعبير، وسحر البيان ، ووحدة التفكير والثقافة في الأمة الواحدة[١٥٢]) .

اللافت للنظر في تلك الرؤية التنظرية التي يذكرها الحمزاوي هو أنه يربط طبيعة توحيد الجهود بالنزعة العلمية ، أي أن الأساس الذي يحكمها هو أساس علمي ، ونعتها بـ (مستحسنة) ؛ ليعكس قناعته بضرورة التوحيد ، بل إنه قد عدد أهدافها ، والتي جاء في مقدمتها الدقة العلمية ؛ وهو ما يعكس مدى حرص الحمزاوي على تحقيق الأبعاد العلمية بكل صورها ، ثم جاء البعد الجمالي في مرحلة تالية ، وأخيرًا فقد جعل من وحدة المصطلح سبيلاً إلى تحقيق وحدة الفكر والثقافة ؛ مما يؤكد أن جهود الحمزاوي جاءت على أسس علمية ، وانتهت إلى غايات ثقافية واجتماعية .

وقد أكد الحمزاوي أن توحيد المصطلحات يجب أن يرتكز على خمسة أسس ، هي[١٥٣]:

– **الأساس الأول:** اعتماد المصادر والمراجع الأساسية المتعلقة بالموضوع المطروق ، ويتمّ ذلك بتكوين مكتبة تشتمل على مجموعة من المصادر والمراجع والوثائق العامة و المختّصة لمجابهة القضايا التي ستعترض سبيل المترجمين والاختصاصيين ، والخبراء الذين لهم صلة بالعلوم المعنية بالترجمة ، وذلك على مستوى كل هيئة أو منظمة تعنى بوضع المصطلحات وترجمتها وتنميطها.

– **الأساس الثاني** : الافتراض المبدئي الذي يقرّ أنّ الترجمة ترجمات ، وأنّ ترجمة المصطلح الواحد بمترادفات عدّة ، أمر وارد لا بدّ من تسجيله والاقتناع به.

– **الأساس الثالث** : جرد واستقراء المترجمات المتعلقة بميدان معين من ميادين العلوم والتكنولوجيا وهذه العملية ، تفترض وجوبًا التّقصي الشامل والعميق لجميع المصطلحات المتواجدة ، كتابة واستعمالاً ، ومهما كان نوعها ومستواها ، وذلك لإدراك ما أنشأه المفهوم الأصلي من مفاهيم حوله ، باعتبار طبيعته ، وميدانه ، وكيفية استعماله.

– **الأساس الرابع** : استخراج المصطلحات المترادفة التي لها صلة بالمفهوم الأصلي ، وذلك باعتماد جذاذة التشويش المعجمي ، أو جذاذة التحليل الدلالي[١٥٤] ، اللتين تمكنان من إقصاء المصطلحات التي لا صلة لها بالموضوع ، ومن وضع المصطلحات الموحدة في مؤتمر التعريب.

– **الأساس الخامس** : إخضاع المصطلحات المترادفة المنتقاة إن وجدت، مع مصادرها، ومراجعها المضبوطة لمبادئ التنميط ومقاييسه.

وتقف الدراسة الحالية عند (مصطلح التنميط) الذي أشار إليه الحمزاوي في طرق توحيد المصطلح ، ويبدو أن الحمزاوي قد استوحى مفهوم هذا المصطلح من دلالته من معناه المعجمي ؛ (النمط : الصنف أو النوع أو الطراز من الشيء ، يقال عندي متاع من هذا النمط)[١٥٥].وهو مصطلح يقابل (Normalisation) ، فقد ذكر الحمزاوي أنه مصطلح (يفيد ضبط معيار المادة المصنوعة من حيث القياس ، والمتانة و الجودة و السلامة و القواعد الفنية المعتمدة لصنعها والمشروطة لتسويقها ... ولقد اعتمدته اللسانيات

الحديثة، وهو يفيد اختيار شكل أو استعمال ، أو مصطلح لغوي دون غيره من الأشكال أو الاستعمالات أو المصطلحات السائدة في ميدان معين ، وذلك بالاعتماد بالخصوص على مقاييس تعتبر شرط كفاية ، نظرا إلى أنّ شرط اللزوم متوفر في طرق الوضع ومناهج الترجمة ، ولقد أخذناه من النمط)[١٥٦]

والهدف من التنميط كما حدده الحمزاوي (هدف ينحصر أولا في مجابهة المولدات ، والمصطلحات التي كثيرا ما تنشأ في الفوضى ، وبالتالي لا تيسر الاتصال والتواصل ...كما أنّ هدفه تجنب الاعتباطية ، ووضع مقاييس لاختيار المصطلحات مع تصنيف تلك المقاييس وضبط ميادين تطبيقها ، فمن شأن ملف التنميط أن يوفّر جميع الأسباب والوسائل ؛ لاتّخاذ قرار الاختيار المناسب)[١٥٧].

والجدير بالذكر أن الحمزاوي قد توقف عند مبادئ التنميط ومقاييسه وشروطه ، ودرسها دراسة متأنية ، وبيّن سبل الإفادة منها ، وبيان كيفية استغلالها في توحيد المصطلح وضبط مناهج الترجمة[١٥٨].

المطلب الثاني

الجهود الجماعية في سبيل توحيد المصطلح

سوف نقتصر في هذا المطلب على رصد الجهود الجماعية الفعلية التي بُذلت من جهات ومؤسسات معنية باللغة وقضاياها ، ونتج عن هذه الجهود مدونات خالدة ، وشاهدة على ذلك الجهد المبذول ، وذلك بغية الوقوف على مدى صحة دعوى مازن الوعر سالفة الذكر في صدارة المبحث الثاني .

لا شك أن هناك مؤسسات وهيئات عديدة تُعنى بالاهتمام باللغة وقضاياها، ولا يتسع المقام لحصر جهود تلك المؤسسات جميعها ؛ لذا سوف نتوقف عند أكثر تلك المؤسسات عراقة على امتداد الوطن العربي وهي :

- مجمع اللغة العربية في دمشق .
- مجمع اللغة العربية في القاهرة .
- مكتب تنسيق التعريب في الرباط .
- مجمع اللغة العربية في الأردن .
- نماذج من جهود جماعية صدرت عن هيئات ومؤسسات متنوعة .

أولاً : مجمع اللغة العربية في دمشق :

يمكن رصد جهود مجمع اللغة العربية بدمشق من خلال ذكر أهم الخدمات التي يقدمها للجهات والمؤسسات في دمشق ؛ حيث يوجز الأفغاني تلك الجهود في محورين هما[١٥٩] :

- تزويد المصالح الحكومية بما تحتاج إليه من مصطلحات فنية وإدارية ؛ إذ كانت هذه المصالح ترسل إلى المجمع قوائم ، تدرج فيها ما تستعمله من مصطلحات أجنبية تركية وغير تركية ؛ فتبحث لجان المجمع عما يقابلها من العربي الصحيح ، وتقرّ بعد الدراسة ، وتعاد إلى الجهة المرسلة ، فيأمر المسؤولون بإحلالها محل الأولى ، وتجري بها الأقلام في الدوواين الرسمية ، ويتلقفها الأفراد ؛ فتحيا في المجتمع .
- لم يقتصر عمل المجمع على الدوائر الرسمية ، بل كان المجمع ملبيًا لرغبات الأفراد والصحف والجمعيات غير الرسمية ، بكل ما تطلبه من مفردات فصيحة ، تقابل ما يستعمله الناس عامة ، وأرباب الصناعة خاصة في شؤونهم اليومية ، وما يجد من حاجات الحياة كل يوم ،أو ما يرد من آلات حديثة .

ثانيًا : مجمع اللغة العربية في القاهرة :

يثبت الواقع اللغوي المعاصر أن المجمع المصري من أكثر المجامع عطاءً ؛ وربما يرجع السبب في ذلك – من وجهة نظر الباحث – إلى حالة الاستقرار والهدوء التي تشهدها مصر ، مقارنة بالأوضاع في البلدان الأخرى التي تشهد توترات سياسية وعسكرية واجتماعية ؛ من المؤكد أن صداها ينعكس على أداء مجامع اللغة بها .

ويمكن رصد جهود المجمع المصري من خلال ما قدمه بالفعل من منجزات خلال فترات زمنية محددة ؛ حيث أصدر المجمع خلال الفترة من عام ١٩٦٠م إلى عام ٢٠٠٢م – على سبيل المثال – اثنين وأربعين مجلدة ، تشكل مجموعة القرارات العلمية والفنية في مجالات العلوم المتعددة .

يضاف إلى ما سبق أن المجمع قد قدم خلال تلك الفترة المذكورة أعلاه ستة عشر معجمًا في مجالات متنوعة هي : ألفاظ الحضارة والكيمياء والصيدلة والفيزياء النووية ، والفيزياء الحديثة في جزأين ، والفلسفة والهيدرولوجيا والبيولوجيا في جزأين ، والجيولوجيا وعلم النفس ، والتربية ، والجغرافيا ، والطب في جزأين ، والنفط والرياضيات في جزأين ، والهندسة والقانون والموسيقا[١٦٠] .

ولكن من الموضوعية أن نسجل هنا حقيقة واقعة بالفعل وهي : أن تلك المدونات والمطبوعات التي يقدمها المجمع ، لم يتم إعادة طبعها وتسويقها بالشكل الكافي ، أو على الأقل بالشكل الذي يضمن لها الانتشار الذي تستحقه .

ثالثًا : مكتب تنسيق التعريب

وهو جهاز عربي متخصص ، يُعنى بتنسيق جهود الدول العربية في مجال تعريب المصطلحات الحديثة ، والمساهمة الفعالة في استعمال اللغة العربية في

الحياة العامة ، وفي جميع مراحل التعليم ، وفي كل الأنشطة الثقافية والعلمية والإعلامية ، ومتابعة حركة التعريب في جميع التخصصات العلمية والتقنية .

الجدير بالذكر أنه قد تم إلحاق المكتب بجامعة الدول العربية سنة ١٩٦٩م ، وعند قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، بوصفها وكالة متخصصة في نطاق جامعة الدول العربية في يوليو ١٩٧٠م؛ تم إلحاق المكتب بها عام ١٩٧٢م، وكان يسمى أنذاك (المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي)، وهو مازال إلى اليوم أكبر هيئة عربية مضطلعة بتنسيق المصطلح وتوحيده[١٦١] .

وقدم المكتب آثارًا باقية وخالدة ، من شأنها أن تدحض القول بعدم اهتمام المؤسسات المعنية بالأمر ؛ حيث قدم المكتب ما يأتي :

- بلغ مجموع المصطلحات التي تمت المصادقة عليها في خمسة مؤتمرات للتعريب نظمها المكتب خلال الفترة من عام ١٩٧٣م إلى ١٩٨٨ م ، مائة وخمسة آلاف وتسعمائة وثلاثة وسبعين مصطلحًا (١٠٥٩٧٣)[١٦٢] . والذي أراه عددًا كبيرًا يعكس دلالات عدة ، في مقدمتها أهمية الدور الذي يؤديه المكتب في مجال توحيد المصطلحات وضبطاها
- صدر هن المكتب مجموعة من المعاجم الموحدة المتخصصة ، عرضت على مؤتمرات التعريب التي يعقدها المكتب في الأقطار العربية ، ومن هذه المعاجم الموحدة ، يأتي في مقدمتها (المعجم الموحد لمصطلحات الفيزياء العامة والنووية) (إنجليزي – فرتسي

عربي) ، وهو معجم صادر عن المكتب عام ١٩٨٩م ، ويحتوي على عدد (٦٣١٨) مصطلحًا [١٦٣].

رابعًا : مجمع اللغة العربية في الأردن .

من المجامع اللغوية العريقة التي قدمت الكثير في مجال خدمة اللغة عامة ، وتوحيد المصطلح خاصة ؛ حيث يحسب للمجمع الأردني مبادرته بإصدار ونشر مجموعة من المصطلحات العسكرية من بينها مصطلحات : التموين ، والنقل ، والمشاة ، والمدفعية ، واللاسلكي ، وسلاح الهندسة ، والدروع ، وسلاح الجو ، والصيانة والمساحة[١٦٤] .

خامسًا : نماذج من جهود جماعية صدرت عن هيئات ومؤسسات متنوعة :

- (معجم مصطلحات علم اللغة الحديث) الصادر عن بيروت عام ١٩٨٣م ، وهوعبارة عن جهد مشترك ، قدمه مجموعة من الباحثين العرب[١٦٥] .
- المعجم الموحد لمصطلحات الرياضيات والفلك ، وقد صدر في تونس عام ١٩٩٠م ، وقد احتوى عدد(٣٤٣١)مصطلحًا من مجموع (٤٠٧٤) مصطلحًا ، جاءت كلها موحدة بمقابل عربي واحد ، عدا(١٦) مصطلحًا بقيت ترجمتها العربية مزدوجة.
- المعجم الطبي الموحد (عربي إنجليزي) ، الصادر عن اتحاد الأطباء العرب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام ١٩٧٧م .

- المعجم العسكري الموحد (عربي /إنجليزي) ، الصادر عن جامعة الدول العربية عام ١٩٧٣ م ، وهذا المعجم له أهمية خاصة ؛ إذ كانت الحاجة ماسة إليه ؛ نظرًا لتناقض المصطلحات العسكرية في الدول العربية ؛ مما يترتب عليه صعوبة التفاهم بين جيشين عربيين إلا بلغة أجنبية .

وفي ضوء ما تقدم هل من الممكن أن تكون مقولة مازن الوعر بأنه ليست هناك جهود عربية جماعية لوضع المصطلح اللساني وتحديد مفهوماته ، وأنه ليس في العالم العربي لسانيات بكل ما تحمله الكلمة من معنى ، لا على المستوى النظري ، ولا على المستوى التطبيقي صحيحة ، مقولة صحيحة ؟ **الإجابة لا** ؛ فما قدمته الجماعات والمؤسسات العربية العريقة له شواهده التي لا يمكن إنكارها ؛ وأوافق الدكتور أحمد مختار عمر الرأي في هذا الشأن ؛ إذ أراه منصفًا ودقيقًا ، وغير مجحفٍ ؛ إذ يرى أن مشكلة المجامع اللغوية تكمن في (أن معظمها ينقصها الكفاءات اللغوية المختلفة التخصص ، سواء على مستوى أجهزة التحضير أو الإعداد والمتابعة ، أو على مستوى البت وإصدار القرار ، كما يعيب هذه المجامع إيقاعها البطيئ ، وحركتها المتئدة ، وعجزها عن متابعة سيل المصطلحات ، والمفاهيم التي تنهمر علينا كل يوم دون رصد أو متابعة ، فضلاً عن دراسته ووضع المقابلات العربية له ...، ثم تدخلت بواعث السبق وحب الريادة ؛ فأفسدت ، أي محاولة للتنسيق[١٦٦]) .

الخاتمة

بفضل الله انتهت هذه الدراسة ، وقد خلصت إلى بعض النتائج نجملها في النقاط الآتية :

أولاً : أثبتت الدراسة أن ظهور مبدأ الثنائية في الدرس اللغوي المعاصر عامة ، والدرس اللساني خاصة تحت مسمى (الثنائيات اللسانية) ؛ إنما جاء نتيجة مباشرة لشيوع مبدأ الاثنينية ، ذلك المبدأ الذي ساد العلوم والمعارف كلها، والعلوم الإنسانية واحدة من تلك العلوم والمعارف التي خضعت لهذا المبدأ العام، الذي سيطر على كثير من المفاهيم الكونية .

ثانيًا : كشفت الدراسة أن مبدأ الثنائية عامة ، والثنائية اللسانية خاصة ، لا يعني بالضرورة أن تكون الثنائية هي ثنائية التضاد أو التناقض ؛ وإنما قد تكون الثنائية ثنائية التكامل والتلاحم ، شأنها في ذلك شأن الكثير من الثنائيات الكونية ؛ إذ يكون كل طرف من أطراف تلك الثنائيات في حاجة إلى الطرف الآخر ، ولا يكتمل وجوده ، ولا يستقيم ميزانه إلا بالطرف الآخر .

ثالثًا : أكدت الدراسة أن مبدأ الثنائية اللسانية مقترن اقترانًا وثيقًا بظاهرة التعدد المصطلحي ؛ إذ يعد الدليل القاطع على صحة ذلك أن الثنائيات الديسوسيرية ، والتي كانت سببًا رئيسًا في انتشار الثنائيات اللسانية وشيوعها ؛ قد تضمنت أكثر من متغيرين اثنين في آن واحد ، والواقع اللساني يثبت تناول الثنائيات اللسانية تحت مظلة التعدد المصطلحي ؛ إذ تناول اللسانيون ثلاثية دي سوسير (اللغة ، والكلام ، واللسان) في إطار مبدأ الثنائية .

رابعًا : قدمت الدراسة مفهومًا مغايرًا لمفهوم الثنائية ؛ وهو ما يمكن صياغته بقولنا : إن الثنائية اللسانية إنما تعني (ثنائية التعدد لا ثنائية العدد)؛ بمعنى أن

المقصود بمبدأ الثنائية ليس الدلالة على الاثنين في حد ذاته ، وإنما الدلالة على التعدد بوصفه مبدأً حقق شيوعًا على مستوى الدرس اللساني ، والواقع اللغوي للمصطلحات التي قدمتها الدراسة قد أثبت صحة ذلك بالفعل ، وأجاب عن التساؤلات البحثية إجابة شافية مؤداها : أن الثنائية اللسانية صورة من صور التعدد المصطلحي .

خامسًا : قدمت الدراسة تعريفًا لمصطلح (الثنائيات اللسانية) ؛حيث يرى الباحث أنها تلك الأزواج اللفظية ، التي اقترنت بعضها ببعض اقترانا لغويًا ؛ بحيث إذا ذكر أحدها ؛ استدعى ذلك ذكر الآخر ، سواء على اللسان البشري عامة ، أو على الألسنة الخاصة بكل مجتمع على حدة ، وتتحدد طبيعة ذلك الاقتران اللغوي بين تلك الأزواج اللفظية ؛ عبر دراستها دراسة علمية موضوعية.

سادسًا : قدمت الدراسة تعريفًا لمصطلح (التعدد المصطلحي) ؛حيث يرى الباحث أنها وجود أكثر من صيغة للمصطلح الواحد ، سواء على مستوى المفرادات أو على مستوى التراكيب ، وتنتج تلك الصيغ المتعددة – على المستويين الإفرادي أو التركيبي ، في الحقل المعرفي الواحد – عن أسباب متنوعة منها تعدد البيئات أو الترجمات أو زوايا التناول والصياغة .

سابعًا : دحضت الدراسة القول بغياب الجهد الجماعي المنظم من أجل توحيد المصطلح ومجابهة التعدد المصطلحي ؛ فقد رصدت الدراسة نوعين من الجهود المبذولة في سبيل ذلك ، أحدهما الجهود الجماعية المنظمة التي قدمتها جهات ومؤسسات علمية مرموقة ، على امتداد الوطن العربي من مشرقه إلى مغربه ؛ مما يؤكد عدم صحة القول بأن الجهود المبذولة إلى يومنا هذا جهود فردية غير منظمة .

ثامنًا : دحضت الدراسة قولين – جانب قائلهما الدقة والصواب – هما : إنه لا توجد جهود جماعية عربية مبذولة نحو توحيد المصطلحات وضبطها ، والقول الثاني : عدم اهتمام المؤسسات الثقافية العربية بهذا الشأن ؛ إذ رصدت الدراسة جهودًا جماعية عربية منظمة مبذولة في هذا الاتجاه ؛ مما يثبت اهتمام المؤسسات الثقافية بهذا الشأن .

تاسعًا : أثبتت الدراسة أن العطاء العربي الفردي المبذول في سبيل توحيد المصطلحات وضبطها ، إنما هو عطاء مستمر ؛ فقد حمل لواء العطاء في العقود الثلاثة الأخيرة ، منذ العقد الأخير من القرن العشرين إلى الآن ، جيلٌ جديدٌ من اللغويين واللسانيين العرب ، أكملوا – ومازلوا – مسيرة أعلامنا المحدثين الذين تحملوا المسؤولية ذاتها في الفترات السابقة ؛ مما يؤكد أن الجهود الفردية جهود لا يستهان بها ، وأنها قدمت للمكتبات العربية بالفعل مدونات لسانية قيمة ، خدمت – ولازالت تخدم – الباحثين والدراسين .

وأخيرًا : توصي الدراسة بضرورة تفعيل دور الهيئة العليا لاتحاد المجامع اللغوية العربية ؛ بهدف التنسيق بين المجامع اللغوية ، وتوحيد جهودها في خدمة اللغة العربية وقضاياها ، وضرورة إعادة نشر قرارات المجامع ومطبوعاتها القيمة ، وضمان وصولها إلى الجهات المهتمة بالبحث اللغوي .

المصادر والمراجع

- إبراهيم أنيس ،الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلومصرية ، دط، ٢٠١٣ م.
- إبراهيم خليل ، الأسلوبية ونظرية النص ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط١، ١٩٩٧م .
- إبراهيم السامرائي ، العربية تواجه العصر، دار الجاحظ للنشر، بغداد ، ١٩٨٢م .
- إبراهيم مدكور، في اللغة والأدب، دار المعارف المصرية ، القاهرة ، ١٩٧١م .
- أحمد حساني ، مباحث في اللسانيات ، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، دبي ، الإمارات ، ط٢، ١٤٣٤هـ،٢٠١٣م .
- أحمد حساني ، المصطلح اللساني في التراث من التأصيل إلى التفعيل، مجلة المصطلح ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد الأول، ٢٠٠٢م .
- حمد عفيفي ، نحو النص " اتجاه جديد في الدرس النحوي " ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠١م .
- أحمد أبو حسن ، مدخل إلى علم المصطلح " المصطلح ونقد النقد العربي الحديث " ، مجلة الفكر العربي المعاصر ، ع ٦١/٦٠ ، ١٩٨٩م .
- أحمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة ، بعناية محمد عوض مرعب، فاطمة محمد أصلان ، دار إحياء التراث العربي ، د.ت .

- أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، عالم الكتب ، مصر ، الطبعة الرابعة ، ٢٠٠٦ م .
- أحمد مومن ، اللسانيات " النشأة والتطور ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ٢٠٠٢م .
- بسّام بركة، علم الأصوات العام ، مركز الإنماء القومي ، بيروت ، دت .
- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة ، ٢٠٠٦م .
- تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠١م.
- تمام حسان ،مناهج البحث في اللغة ، ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، دط ، ١٩٨٦ م.
- التهانوي ، محمد علي ، كشاف اصطلاحات الفنون ، تحقيق : لطفي عبد البديع ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف ،القاهرة ١٩٦٣م.
- تون .أ. فان دايك ، علم النص " مدخل متداخل الاختصاصات " ، ترجمة سعيد حسن بحيري ، دار القاهرة للكتاب ، ط١، ٢٠٠١م .
- ج ساجر ، نظرية المفاهيم في علم المصطلحات، ترجمة جواد سماعنة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب ، الرباط ، ع ٤٧، ١٩٩٩م .

- ج لوفنشتام وآخرون ، الصواتة والصرافة، ترجمة محمد بلبول وعبد الرزاق ترابي، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م .
- جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت .
- جوناثان كولر، فرديناندي سوسير "أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات " ترجمة: عز الدين إسماعيل ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ط١، ٢٠٠٠م .
- جواد سماعنة ، المعجم العلمي المختص (المنهج والمصطلح)، ، مجلة مجمع دمشق، سوريا ، ٢٠٠٠م .
- الجرجاني ، علي بن محمد الشريف ، التعريفات ، مكتبة بيروت ، لبنان ، ط١٩٩٠م.
- حسام البهنساوي،علم الأصوات، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨م .
- حافظ إسماعيلي علوي ، وليد أحمد العناتي ، أسئلة اللغة " أسئلة اللسانيات " حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، منشورات الاختلاف ، ط١ ، ١٤٣٠هـ ، ٢٠٠٩م .
- سعد مصلوح ، نحو أجرومية للنص الشعري " دراسة في قصيدة جاهلية " ، مجلة فصول ، القاهرة ، مج /١٠، ع ١/٢، أغسطس ، ١٩٩٧م .
- سعيد الأفغاني، من حاضر اللغة العربية ، دار الفكر ،بيروت ،ط٢ ، ١٩٧١م .

- سعيد حسن بحيري ، علم لغة النص " المفاهيم والاتجاهات " لونجمان ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٧م .
- السكاكي ، مفتاح العلوم، ، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى ،١٩٨٣م .
- سمير ستيتيه ، نحو معجم لساني موحد ، ، أبحاث اليرموك ، م١٠، ع٢، جامعة اليرموك ، إربد ، ١٩٩٢م .
- شوقي ضيف ، مجمع اللغة العربية في خمسين عامًا ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م .
- صبحي الفقي ، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق " دراسة تطبيقية على السور المكية ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، ٢٠٠٠م.
- صلاح فضل ، إشكالية المصطلح الأدبي بين الوضع والنقل ، " بحث منشور " ، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس ، عدد خاص ، ١٤٠٩هـ ، ١٩٨٨م .
- صلاح فضل ، بلاغة الخطاب وعلم النص ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ع ١٦٤ ، أغسطس ١٩٩٢م .
- الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق : عبد الستار أحمد فرج ، ط٣،وزارة الإعلام الكويت ، ١٤١٤هـ،١٩٩٣م.

- ر.هـ.روبنز ، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب " فصل علم اللغة في القرن العشرين " ، ترجمة د.أحمد عوض ، عالم المعرفة ٢٢٧ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت ، نوفمبر ١٩٩٧م .
- رشيد العبيدي ،مباحث في علم اللغة واللسانيات، ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م .
- روبرت دي بوجراند ، النص والخطاب والإجراء ، ترجمة : تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٨م.
- عبد الرحمن بدوي، الموسوعة الفلسفية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت
- عبد الرحمن الحاج صالح ، مدخل إلى علم اللسان الحديث،مجلة اللسانيات ، الجزائر ، ١٩٧٢م .
- عبد الرحمن العبيدي ، معجم الصوتيات ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية ، العراق ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧م .
- عبد السلام المسدي ، قاموس اللسانيات " مع مقدمة في علم المصطلح "، الدار العربية للكتاب ، د.ت. وطبعة الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٤م.
- عبد الصبور شاهين ، العربية ، لغة العلوم والتقنية ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٨٦م .
- عبود عبده ، الأدب المقارن " مشكلات وآفاق " ، مطبعة اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ١٩٩٨م.

- علال الغازي ، تطور مصطلح (التخييل) في نظرية النقد العربي عند السجلماسي ، بحث منشور بمجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، بفاس ، عدد خاص ، ١٤٠٩هـ ، ١٩٨٨ م .
- علي عبد الواحد وافي،علم اللغة، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الثالثة عشرة،٢٠٠٠م .
- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨ م .
- علي القاسمي ، المصطلح الموحد ومكانته في الوطن العربي ، مجلة اللسان العربي ، الرباط ، ع ٢٧ ، ١٩٨٦م .
- علي القاسمي ، النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، مجلة اللسان العربي ، مكتب تنسيق التعريب ، الرباط ،العدد ١٨ ، ١٩٨٠م .
- عمار ساسي ، اللسان العربي وقضايا العصر" رؤية علمية في : الفهم ، المنهج ، الخصائص، التعليم ، التحليل ، " دار المعارف ، ولاية بليدة ، ٢٠٠٠م .
- غازي مختار طليمات ، في علم اللغة ، مكتبة دار طلاس ، سوريا ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٧م
- فردينان دي سوسير ، علم اللغة العام ، ترجمة : يوئيل يوسف عزيز ، أفاق عربية "٣" ، سلسة كتب شهرية ، بغداد العراق ١٩٨٥م .

- فريد عوض حيدر ، توحيد ترجمة المصطلح في الوطن العربي ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، الحولية ٢٢ ، جامعة الكويت ، ٢٢٠١م .
- فاضل ثامر ، إشكالية المصطلح النقدي في الخطاب النقدي الحديث ، بيروت ، الدار البيضاء ، ط١، ١٩٩٤م .
- الفاسي الفهري ،معجم المصطلحات اللسانية ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩م .
- الفاسي الفهري قاعدة الاصطلاح المولد (GENTERM)، تقارير ووثائق رقم ١، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب. الرباط، ١٩٩٦ م.
- الفيروزآبادي (٧٢٩-٨١٧هـ) ، مجد الدين محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط ، تقديم ، محمد عبد الرحمن المرعلشي ، مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث ، مؤسسة الرسالة .
- قاسم محمد المومني ، ما هو المصطلح ؟ " المصطلح النقدي في النقد المقارن خاصة " ، مجلة الفكر العربي المعاصر ، ع ١٠٣/١٠٢ ، مركز الإنماء القومي ، بيروت ، باريس ، ١٩٨٨م .
- كمال بشر، الأصوات، دار المعارف، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م .
- كانتينو، دروس في أصوات العربية، تعريب صالح القرمادي، تونس، ١٩٦٦م .
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤م .

- محمد الأخضر الصبيحي ، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، منشورات الاختلاف ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط١، ٢٠٠٨م .
- محمد خطابي ، لسانيات النص ، مدخل إلى انسجام الخطاب ، المركز الثقافي العربي ، بيروت الدار البيضاء ، ط١، ١٩٩١م .
- محمد رشاد حمزاوي ، العربية والحداثة ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط٢، ١٩٨٦م
- محمد، رشاد حمزاوي المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي) ، دار الغرب الإسلامي، لبنان، الطبعة الأولى ،١٩٨٦م .
- محمد عبد الرحيم، أزمة المصطلح في النقد القصصي ، مجلة فصول ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، مج ٧ ، العدد ٣و٤ ،١٩٨٧م .
- محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م .
- محمد محمد يونس علي ، مدخل إلى اللسانيات ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ط١ ، ٢٠٠٤م.
- محمود السعران ، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٧م.
- محمود فهمي حجازي ، الأسس اللغوية لعلم المصلح ، دار غريب ، القاهرة ، د.ت.

- مختار لذعر ، إشكالية المصطلح بين إلزامية النسق وواقع الاستعمال " المصطلحات النقدية نموذجًا " ، منشورات كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية ، جامعة القصيم ، السعودية ، ١٤٣٧هـ،٢٠١٦م .
- مصطفى حركات، الصوتيات والفونولوجيا، ، دار الآفاق، الجزائر، دت.
- مصطفى الحيادرة ، مصطلحاتنا اللغوية بين التغريب والتعريب ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، الأردن، العدد٦٩، ٢٠٠٥م .
- مصطفى الشهابي ، المصطلحات العلمية والفنية في اللغة العربية في القديم والحديث ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق ، ط٢ ، ١٩٦٥ م .
- مصطفى طاهر الحيادرة ، من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣م .
- مكتب تنسيق التعريب بالرباط، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات ، ، مكتبة النجاح ، الدار البيضاء ،الطبعة الثانية ، ٢٠٠٢م .
- ممدوح خسارة، إشكالية الدقة في المصطلح العربي، مجلة التعريب، بيروت ، ١٩٩٤م.
- ماري آن بافو ،وجورج إليا رفاتي ، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية ، ترجمة محمد الراضي ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، آذار "مارس" ،ط١ ،٢٠١٢م .
- ماريو باي ، أسس علم اللغة، ، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثامنة، ١٩٩٨م .

- مازن الوعر، حديث ضمن كتاب (أسئلة اللغة "أسئلة اللسانيات " ، حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية ، إعداد وتقديم : حافظ إسماعيلي علوي ، وليد أحمد عناني ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، منشورات الاختلاف ، دار الأمان ، ط١، ٢٠٠٩م .
- مالمبرج، علم الأصوات، تعريب عبد الصبور شاهين، مطبعة التقدّم ، القاهرة، ١٩٨٥م.
- ميجان الرويلي ، سعد البازعي ، دليل الناقد الأدبي ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ،ط٣، ٢٠٠٢م .
- هادي نهر، علم الأصوات النطقي دراسات وصفية تطبيقيةعالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٩م .
- يوسف عبد الله الجوارنة ، توحيد المصطلحات العلمية العربية ، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية ، المجلد الحادي والعشرين ، العدد الثاني ، يونيو ٢٠١٣م .
- يوسف وغليسي ، إشكالية المصطلح النقدي العربي الجديد ، منشورات الاختلاف ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، الجزائر ، ط١، ٢٠٠٨ م .

هوامش الدراسة

[١]ينظر : أحمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة ، بعناية محمد عوض مرعب، فاطمة محمد أصلان ، دار إحياء التراث العربي ، مادة (ث . ن . ي) .

[٢] ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (ث . ن. ي) .

[٣]جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ج ١/ ٣٧٩ .

[٤]ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (ل . س . ن .) .

[٥]أحمد حساني ، مباحث في اللسانيات ، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، دبي ، الإمارات ، ط٢، ١٤٣٤هـ،٢٠١٣م،ص٣١.

[٦] عبد الرحمن الحاج صالح ، مدخل إلى علم اللسان الحديث،مجلة اللسانيات ، الجزائر ، ١٩٧٢م ، ص ٢٩ .

[٧]عبد السلام المسدي ، قاموس اللسانيات " مع مقدمة في علم المصطلح "، الدار العربية للكتاب ، د.ت.، ص ٧١ .

[٨]ينظر : كتاب الندوة " اللسانيات واللغة العربية " تونس ١٣-١٩ ديسمبر ١٩٧٨م، سلسلة اللسانيات ، الجامعة التونسية ، مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ م .

[٩]مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، مادة (ع د د) .

[١٠]ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، والزمخشري ، أساس البلاغة ، والمعجم الوسيط : مادة (ص ل ح) .

[١١]عبد الصبور شاهين ، العربية ، لغة العلوم والتقنية ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٨٦م ، ص ١١٨ .

[١٢]محمود فهمي حجازي ، الأسس اللغوية لعلم المصلح ، دار غريب ، القاهرة ، د.ت. ، ص٨ .

[١٣]الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق : عبد الستار أحمد فرج ، ط٣،وزارة الإعلام الكويت ، ١٤١٤هـ،١٩٩٣م،ج١٨٣/٢

[١٤]الجرجاني ، علي بن محمد الشريف ، التعريفات ، مكتبة بيروت ، لبنان ، ط١٩٩٠م، ص ٢٨ .

[١٥]محمود فهمي حجازي ، الأسس اللغوية لعلم المصلح ، دار غريب ، القاهرة ، د.ت. ، ص١١ وما بعدها .

[١٦]أحمد أبو حسن ، مدخل إلى علم المصطلح " المصطلح ونقد النقد العربي الحديث " ، مجلة الفكر العربي المعاصر ، ع ٦١/٦٠ ، ١٩٨٩م ، ص ٨٤ .

[١٧]علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨ ، ص٢٣٣.

[١٨] الفيروزآبادي ، القاموس المحيط ، مادة (و ح د) .

[١٩] علي القاسمي ، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية ، ، ص٢٣٥.

[٢٠] من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، مصطفى طاهر الحيادرة، ص١٣.

[٢١] من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، مصطفى طاهر الحيادرة ، ص١٣.

[٢٢] محمد عبد الرحيم ، أزمة المصطلح في النقد القصصي ، مجلة فصول ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، مج ٧ ، العدد ٣و٤ ،١٩٨٧ ، ص٩٨.

[٢٣] المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي)، رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، الطبعة الأولى ،١٩٨٦ ، ص٩.

[٢٤]ينظر : محمد محمد يونس علي ، مدخل إلى اللسانيات ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ط١ ، ٢٠٠٤م ، ص ١٠ .

[٢٥]ر.هـ.روبنز ، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب " فصل علم اللغة في القرن العشرين " ، ترجمة د.أحمد عوض ، عالم المعرفة ٢٢٧ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت ، نوفمبر ١٩٩٧م ، ص ٢٨٧ .

[٢٦]ينظر : ماري آن بافو ،وجورج إليا رفاتي ، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية ، ترجمة محمد الراضي ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، آذار "مارس" ،ط١ ،٢٠١٢م، ص ١٠٦ .

[٢٧]ماري آن بافو ، وجورج إليا رفاتي ، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية ، المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

[٢٨]ميجان الرويلي ، سعد البازعي ، دليل الناقد الأدبي ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ،ط٣، ٢٠٠٢م ، ص ٧١.

[٢٩]ينظر : عبود عبده ، الأدب المقارن " مشكلات وآفاق " ، مطبعة اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ١٩٩٨م، ص ١٩١ .

[٣٠] محمد الناصر العجيمي ، المصطلح النقدي وقيمته المعرفية ، دار الفكر العربي المعاصر ،ع ١١٢ – ١١٣، لبنان ٢٠٠٠م،ص٧٠-٧٢ .

[٣١]ينظر : عمار ساسي ، اللسان العربي وقضايا العصر " رؤية علمية في : الفهم ، المنهج ، الخصائص ، التعليم ، التحليل ، " دار المعارف ، ولاية بليدة ، ٢٠٠٠م ، ص ٥٨-٥٩ .

[٣٢]ينظر : أحمد مومن ، اللسانيات " النشأة والتطور ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ٢٠٠٢م ، ص ١٧٣ .

[٣٣]أحمد مومن ، اللسانيات " النشأة والتطور ، السابق نفسه ، ص ١٧٣ .

[٣٤]ينظر : مختار لذعر ، إشكالية المصطلح بين إلزامية النسق وواقع الاستعمال " المصطلحات النقدية نموذجًا " ، منشورات كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية ، جامعة القصيم ، السعودية ، ١٤٣٧هـ،٢٠١٦م ، ص ٧٢ .

[٣٥]السابق نفسه ، ص ٧٢ .

[٣٦] ينظر : مختار لذعر ، إشكالية المصطلح بين إلزامية النسق وواقع الاستعمال " المصطلحات النقدية نموذجًا " ، منشورات كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية ، جامعة القصيم ، السعودية ، ١٤٣٧هـ،٢٠١٦م ، ص ٦٣ .

[٣٧]فاضل ثامر ، إشكالية المصطلح النقدي في الخطاب النقدي الحديث ، بيروت ، الدار البيضاء ، ط١، ١٩٩٤م، ص١٢ .

[٣٨]ينظر :جوناثان كولر، فرديناندي سوسير "أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات " ترجمة: عز الدين إسماعيل ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ط١، ٢٠٠٠م ، ص ٦٤ .

[٣٩]يوسف وغليسي ، إشكالية المصطلح النقدي العربي الجديد ، منشورات الاختلاف ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، الجزائر ، ط١، ٢٠٠٨ م ، ص ١٨٣ .

[٤٠]ينظر : يوسف وغليسي ، إشكالية المصطلح النقدي العربي الجديد ، مرجع سابق ، ص ١٤٢/١٤١ .

[٤١]ينظر : : يوسف وغليسي ، إشكالية المصطلح النقدي العربي الجديد ، مرجع سابق ١٤٣ .

[٤٢]ر.هـ.روبنز ، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب " فصل علم اللغة في القرن العشرين " ، ترجمة د.أحمد عوض ، عالم المعرفة ٢٢٧ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت ، نوفمبر ١٩٩٧م ، ص٢٨٨ .

[٤٣]ينظر : فرديناندي سوسير ، علم اللغة العام ، ترجمة : يوئيل يوسف عزيز ، أفاق عربية "٣" ، سلسة كتب شهرية ، بغداد العراق ١٩٨٥م ، ص ١٢٠ .

[٤٤] فرديناندي سوسير ، علم اللغة العام ، ترجمة يوئيل يوسف عزيز ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

[٤٥]السابق نفسه ، ص ١٦٣ .

[٤٦] مكتب تنسيق التعريب بالرباط ،المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات ، ص٤٦.

[٤٧]عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص٢٢٧. علي عبد الواحد وافي ، علم اللغة، ، ص٣٠٠. هشام خالدي، صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث، ص٢٢٣. علي عبدالواحد وافي ،علم اللغة ، ص٣٠٠.

[٤٨]مكتب تنسيق التعريب بالرباط، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات ، ص٤٦. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص٢٣١. ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، ص١٢٨. حسام البهنساوي، علم الأصوات، ص٢١٤. أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص٣٨٤.

[٤٩] محود السعران ، علم اللغة،ص٢٩٠. هادي نهر، علم الأصوات النطقي دراسات وصفية تطبيقية، ص٢٩٣.

[٥٠] مكتب تنسيق التعريب بالرباط ،معجم المصطلحات اللسانية ، ص٨٣.

[٥١] هادي نهر، علم الأصوات النطقي دراسات وصفية تطبيقية، ص١٤٧.

[٥٢] كانتينو، دروس في أصوات العربية، تعريب صالح القرمادي، تونس، ١٩٦٦، ص٤٦.

[٥٣] مالمبرج، علم الأصوات، تعريب عبد الصبور شاهين، مطبعة التقدّم ، القاهرة، ١٩٨٥، ص١٤٨.

[٥٤]ينظر : مختار لذعر ، إشكالية المصطلح بين إلزامية النسق وواقع الاستعمال ،مرجع سابق ، ص ٨٣.

[٥٥] ينظر : تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ،مرجع سابق ، ص ٢٣ .

[٥٦] مكتب تنسيق التعريب بالرباط المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات ، ص١٣٥.

[٥٧] مكتب تنسيق التعريب بالرباط ، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات ، ص١٣٥.

[٥٨] فرديناند دي سوسير ، محاضرات في علم اللسان العام، ، ترجمة عبد القادر قنيني،ص٣١.

[٥٩] إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ص٤٣.

[٦٠] تمام حسان ،مناهج البحث في اللغة ، ص١٥٠. وكمال بشر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص١٤٠.

[٦١] مصطفى الحيادرة من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص١٤٦/١٤٧.

[٦٢] علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص٢٠٨.

[٦٣] محمد رشاد الحمزاوي ، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي) ، ص٥٤.

[٦٤] مكتب تنسيق التعريب بالرباط، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، ص١١٢.

[٦٥] مكتب تنسيق التعريب بالرباط، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ، ص١١٢. عبد السلام المسدي ،قاموس اللسانيات، ، ص١٩٥.و الفاسي الفهري ، ،معجم المصطلحات اللسانية ، ص٢٤٧، محمود السعران ، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ، ص٢٩٩. محمد علي الخولي ،معجم علم اللغة النظري، ، ص٩٥.

[٦٦] معجم المصطلحات اللسانية ، الفاسي الفهري ، ص٢٤٨.

[٦٧] مصطفى حركات ،الصوتيات والفونولوجيا ، ص١٤٠. تمام حسان ،اللغة بين المعيارية والوصفية، ، ص١١٩. ا تمام حسان، للغة العربية معناها ومبناها، ص٣٥. رشيد العبيدي ،مباحث في علم اللغة واللسانيات، ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص٧٥. ، فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة عبد القادر قنيني،ص٥٥. محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، ص٩٥.

[٦٨] ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة ، وتعليق أحمد مختار عمر، ص٤٣، وص٤٦، وص٤٧. و غازي مختار طليمات في علم اللغة ، ص١٣٨.

[٦٩] محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص١٠٤ ، و ص٢٩٩.

[٧٠]تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص٦٧. حسام البهنساوي، علم الأصوات، ص١٢. إبراهيم أنيس ،الأصوات اللغوية، ، ص٧. اكمال بشر الأصوات، ،ص٣٤.

[٧١] فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة عبد القادر قنيني،ص٥٥.

[٧٢]علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الثالثة عشرة، ٢٠١٠، ص٧.

[٧٣] ينظر : فرديناند دي سوسير محاضرات في علم اللسان العام ، ترجمة عبد القادر قنيني،ص٥٥.

[٧٤] ينظر : أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص٦٦.

[٧٥]ماريو باي ،أسس علم اللغة، ، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، ص٤٦.

[٧٦] أحمد حساني ، المصطلح اللساني في التراث من التأصيل إلى التفعيل، مجلة المصطلح ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد الأول، ٢٠٠٢، ص٨٤.

[٧٧] مكتب تنسيق التعريب بالرباط، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ، ص١١١.

[٧٨] المرجع السابق نفسه ، ص١١١.و الفاسي الفهري معجم المصطلحات اللسانية ، ، ص٢٤٦.

[٧٩] فرديناند دي سوسير محاضرات في علم اللسان العام، ، ترجمة عبد القادر قنيني،ص٣١. و حسام البهنساوي ، علم الأصوات، ، ص١٣٥. ماريو باي، أسس علم اللغة، ، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، ص٨٨.

[٨٠] حسام البهنساوي ، علم الأصوات، ص١٣٥.

[٨١] بسّام بركة ، علم الأصوات العام ، ص١٧٧.و تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة،ص١٥٧. ومحمود السعران علم اللغة، ،ص١٦٢. حسام البهنساوي ، علم الأصوات، ، ص١٣١. الفاسي الفهري ، معجم المصطلحات اللسانية ، ، ص٢٤٦.و ماريو باي أسس علم اللغة، ، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، ص٤٩. عبد الرحمان العبيدي ، مباحث في علم اللغة واللسانيات، ، ص٧٩.

[٨٢] مصطفى حركات ،الصوتيات والفونولوجيا ، ص٢٦.

[٨٣] عبد السلام المسدي ، قاموس اللسانيات، ص١٩٥.

[٨٤] غازي مختار طليمات ،في علم اللغة ، ص١٥٠.

[٨٥] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٧٨. و تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص١١٩.

[٨٦] أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ، ص١٦٥.

[٨٧] أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص١٦٥.

[٨٨] أحمد مختار عمر ،دراسة الصوت اللغوي ، ، ص١٧٤.

[٨٩] عبد الرحمان الحاج صالح، اقتراح مقاييس لاختيار الألفاظ، ص٦٩.

[٩٠]بسّام بركة، علم الأصوات العام ، مركز الإنماء القومي ، بيروت ، دت ، ص١٧٦.

[٩١] عبد السلام المسدي ،قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٤،ص١٩٤.

[٩٢] كمال بشر، الأصوات ، دار المعارف، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٧٠،ص٣٥.

[٩٣] ينظر : كمال بشر الأصوات، ، ص١٧٦. وينظر : إبراهيم أنيس ،الأصوات اللغوية ، ، مكتبة الأنجلومصرية ، دط ، ٢٠١٣ ، ص٧. ومعجم الصوتيات ، عبد الرحمن العبيدي ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية ، العراق ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧ ، ص١٢٥.و فرديناند دي سوسير ،محاضرات في علم اللسان العام، ، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، المغرب، ٢٠٠٨،ص٥٥. و مصطفى حركات، الصوتيات والفونولوجيا، ، دار الآفاق، الجزائر، دت،ص١٠. و محمود السعران ، علم اللغة

مقدمة للقارئ العربي ، ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٧، ص١٦١.هادي نهر، علم الأصوات النطقي دراسات وصفية تطبيقيةعالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٩،ص١٥٧.

[٩٤]مكتب تنسيق التعريب بالرباط، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات ، ، مكتبة النجاح ، الدار البيضاء ،الطبعة الثانية ، ٢٠٠٢ ،ص١١٢. الفاسي الفهري ،معجم المصطلحات اللسانية ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩ ، ص٢٤٩. ج لوفنشتام وآخرون ، الصواتة والصرافة، ترجمة محمد بلبول وعبد الرزاق ترابي، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص٩.

[٩٥] علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، محمود السعران، ص١٦١.

[٩٦] أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، عالم الكتب ، مصر ، الطبعة الرابعة ، ٢٠٠٦ ، ص٦٥. و إبراهيم أنيس ،الأصوات اللغوية، ،مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، ٢٠١٣،ص٧.

[٩٧] محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢،ص٩٨.

[٩٨] هادي نهر ،علم الأصوات النطقي دراسات وصفية تطبيقية،ص١٥٧.

[٩٩] غازي مختار طليمات ، في علم اللغة ، مكتبة دار طلاس ، سوريا ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٧ ، ص١٤٩.حسام البهنساوي،علم الأصوات، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨،ص١٢.

[١٠٠] هادي نهر، علم الأصوات النطقي دراسات وصفية تطبيقية،ص١٥٧. و الأصوات، كمال بشر، ص٣٥.

[١٠١] تمام حسان ،مناهج البحث في اللغة ، ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، دط ، ١٩٨٦ ، ص١٣٩. تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة ، ٢٠٠٦، ص١١٩.

[١٠٢] الصوتيات والفونولوجيا، مصطفى حركات، ص١٠.

[١٠٣] ماريو باي ، أسس علم اللغة، ، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثامنة، ١٩٩٨، ص٤٣،وص٤٦، وص٤٧.

[١٠٤]تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠١،ص٣٤.

[١٠٥] ماريو باي ،أسس علم اللغة، ، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، ص٤٦.

[١٠٦] ينظر : فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة عبد القادر قنيني،ص٥٥.

[١٠٧] ينظر : أحمد مختار عمر ،دراسة الصوت اللغوي ، ص٦٦.

[١٠٨]ماريو باي، أسس علم اللغة، ، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، ص٤٦.

[١٠٩] الفاسي الفهري ،المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ، ص١١.

[١١٠] مكتب تنسيق التعريب بالرباط، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ، ص١١..

[١١١] غازي مختار طليمات ،في علم اللغة ، ص١٥٠. و رشيد العبيدي ، مباحث في علم اللغة واللسانيات، ص٨٠. حسام البهنساوي علم الأصوات، ، ص١٣٩. و ماريو باي ، أسس علم اللغة، ، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، ص٨٨.

[١١٢] عبد السلام المسدي ، قاموس اللسانيات، ص٢٤٦.

[١١٣] أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص١٦٦.

[١١٤] مصطفى حركات، الصوتيات والفونولوجيا، ، ص٢٦.

[١١٥] ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، ص٥٠.

[١١٦] أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص١٨٤.

[١١٧] ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، ص٤٩.

[١١٨] عبد السلام المسدي ، قاموس اللسانيات ، تونس ١٩٨٤م ، ص١١ .

[١١٩] ينظر : قاسم محمد المومني ، ما هو المصطلح ؟ " المصطلح النقدي في النقد المقارن خاصة " ، مجلة الفكر العربي المعاصر ، ع ١٠٣/١٠٢ ، مركز الإنماء القومي ، بيروت ، باريس ، ١٩٨٨م ، ص ٧٩ .

[١٢٠] صلاح فضل ، إشكالية المصطلح الأدبي بين الوضع والنقل ، " بحث منشور " ، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس ، عدد خاص ، ١٤٠٩هـ ، ١٩٨٨م ، ص ٥٩ .

[١٢١] علال الغازي ، تطور مصطلح (التخييل) في نظرية النقد العربي عند السجلماسي ، بحث منشور بمجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، بفاس ، عدد خاص ، ١٤٠٩هـ ، ١٩٨٨ م ، ص٥٩ .

[١٢٢] أحمد أبو حسن ، مدخل إلى علم المصطلح " المصطلح ونقد النقد العربي الحديث " ، مجلة الفكر العربي المعاصر ، ع ٦١/٦٠ ، ١٩٨٩م ، ص ٨٤ .

[١٢٣] حسام الخطيب ، الأدب المقارن ، دمشق ، ١٤٠١هـ ، ج٦/١ .

[١٢٤] مصطفى الحيادرة ، مصطلحاتنا اللغوية بين التغريب والتعريب ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، الأردن، العدد٦٩، ٢٠٠٥، ص١٣٤. وينظر : يوسف عبد الله الجوارنة ، توحيد المصطلحات العلمية العربية ، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية ، المجلد الحادي والعشرين ، العدد الثاني ، يونيو ٢٠١٣م ، ص ١٣ وما بعدها .

[١٢٦] ج ساجر ، نظرية المفاهيم في علم المصطلحات، ترجمة جواد سماعنة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب ، الرباط ، ع ٤٧، ١٩٩٩،ص١٨٨.

[١٢٧] المرجع نفسه : ص١٩٢، ١٩٣.

[١٢٨] مصطفى طاهر الحيادرة ، من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣،ص١٣٦.

[١٢٩] ممدوح خسارة، إشكالية الدقة في المصطلح العربي، مجلة التعريب، بيروت ، ١٩٩٤، ص٤١.

[١٣٠] مصطفى الحيادرة ، مصطلحاتنا اللغوية بين التغريب والتعريب ، ، ص١٣٦.

[١٣١] السكاكي ، مفتاح العلوم، ، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى ،١٩٨٣، ص٤٣٦.

[١٣٢] عبد الرحمن بدوي، الموسوعة الفلسفية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ج١ ، ص ٤٢٣ – ٤٢٤.

[١٣٣] جواد سماعنة ، المعجم العلمي المختص (المنهج والمصطلح)، ، مجلة مجمع دمشق، سوريا ، ٢٠٠٠ ، م٧٥–٤،ص٩٨٠.

[١٣٤] مصطفى طاهر الحيادرة ، من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، ص١٣٩.

[١٣٥] الفاسي الفهري قاعدة الاصطلاح المولد (GENTERM)، تقارير ووثائق رقم ١، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب. الرباط، ١٩٩٦ ، ص٥.

[١٣٦] إبراهيم مدكور، في اللغة والأدب، دار المعارف المصرية ، القاهرة ، ١٩٧١،ص٧٨.

[١٣٧] أحمد عفيفي ، نحو النص " اتجاه جديد في الدرس النحوي " ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠١م ، ص ٩ .

[١٣٨] سعد مصلوح ، نحو أجرومية للنص الشعري " دراسة في قصيدة جاهلية " ، مجلة فصول ، القاهرة ، مج /١٠، ع ١/٢، أغسطس ، ١٩٩٧م ، ص ١٥٣ .

[١٣٩] صلاح فضل ، بلاغة الخطاب وعلم النص ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ع ١٦٤ ، أغسطس ١٩٩٢م ، ص ٢٢٩ .

[١٤٠] سعيد حسن بحيري ، علم لغة النص " المفاهيم والاتجاهات " لونجمان ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٧م ، ص ٥ .

[١٤١] صبحي الفقي ، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق " دراسة تطبيقية على السور المكية ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، ٢٠٠٠م ، ص ١٥ .

[١٤٢] روبرت دي بوجراند ، النص والخطاب والإجراء ، ترجمة : تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٨م ، ص ٢٨ .

[١٤٣] محمد خطابي ، لسانيات النص ، مدخل إلى انسجام الخطاب ، المركز الثقافي العربي ، بيروت الدار البيضاء ، ط١، ١٩٩١م ، ص ٦ .

[١٤٤] إبراهيم خليل ، الأسلوبية ونظرية النص ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط١، ١٩٩٧م ، ص٥ .

[١٤٥] تون .أ. فان دايك ، علم النص " مدخل متداخل الاختصاصات " ، ترجمة سعيد حسن بحيري ، دار القاهرة للكتاب ، ط١، ٢٠٠١م ، ص ١٤ .

[١٤٦] مازن الوعر، حديث ضمن كتاب (أسئلة اللغة "أسئلة اللسانيات " ، حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية ، إعداد وتقديم : حافظ إسماعيلي علوي ، وليد أحمد عناني ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، منشورات الاختلاف ، دار الأمان ، ط١، ٢٠٠٩م ،ص١١٩.

[١٤٧] ينظر : مصطفى الشهابي ، المصطلحات العلمية والفنية في اللغة العربية في القديم والحديث ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق ، ط٢ ، ١٩٦٥ م ، ص ١٣٨/١٣٧ .

[١٤٨] علي القاسمي ، المصطلح الموحد ومكانته في الوطن العربي ، مجلة اللسان العربي ، الرباط ، ع ٢٧ ، ١٩٨٦م ، ص ٨١ .

[١٤٩] إبراهيم السامرائي ، العربية تواجه العصر ، دار الجاحظ للنشر ، بغداد ، ١٩٨٢م ، ص ١١١ .

[١٥٠] علي القاسمي ، النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها ، ، مجلة اللسان العربي ، مكتب تنسيق التعريب ، الرباط ،العدد ١٨ ، ١٩٨٠ ،ج١/١٣ .

[١٥١] مصطفى طاهر الحيادرة ،من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، ص٣٥.

[١٥٢] محمد رشاد حمزاوي ، العربية والحداثة ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط٢، ١٩٨٦م ، ص٩٩ .

[١٥٣] محمد رشاد حمزاوي، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي) ، ،ص٥٩/٦٠.

[١٥٤] محمد رشاد الحمزاوي ، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي) ، ،ص ٣٣ وص٩١.

[١٥٥]مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤، ج٢ ، ص٩٦٤.

[١٥٦] محمد رشاد الحمزاوي المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي) ، ،ص٦١.

[١٥٧] السابق نفسه ،ص٦٠.

[١٥٨]ينظر السابق نفسه ، ص٦٢ وما بعدها.

[١٥٩] سعيد الأفغاني، من حاضر اللغة العربية ، دار الفكر ،بيروت ،ط٢ ، ١٩٧١م ، ص ١٠٢/١٠١ .

[١٦٠] ينظر المطبوعات الصادرة عن مجمع اللغة العربية ج ٤٢ ، مجموعة القرارات العلمية والفنية بعد ص ٣٤٣ ، آخر جزء .وللمزيد ينظر : شوقي ضيف ، مجمع اللغة العربية في خمسين عامًا ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م .

[١٦١] ينظر : فريد عوض حيدر ، توحيد ترجمة المصطلح في الوطن العربي ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، الحولية ٢٢ ، جامعة الكويت ، ٢٢٠١م ، ص ١٤ .

[١٦٢] فريد عوض حيدر ، المرجع السابق نفسه ، ص١٧ .

[١٦٣] علي القاسمي : المصطلح الموحد ومكانته في الوطن العربي ، ص٨٧ .

[١٦٤] ينظر : مصطلحات التموين والنقل ، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني ، ط٢، ١٩٩٥م .

[١٦٥]سمير ستيتيه ، نحو معجم لساني موحد ، ، أبحاث اليرموك ، م١٠، ع٢، جامعة اليرموك ، إربد ، ١٩٩٢م . ص ١٧٣ .

[١٦٦]أحمد مختار عمر ، المصطلح الألسني العربي وضبط منهجه ، ص ٢١/٢٠ .

Linguistic Dualities in the Contemporary Language Lesson between Terminology Pluralism and Unification Efforts

Abstract

This study stops at three related issues - which the researcher sees - related: (bilingualism, terminological plurality, and efforts to standardize terminology); As for the issue of linguistic dualities, it refers to those dual linguistic correlates that de Saussure established since the beginning of the twentieth century in the contemporary linguistic study, and the great spread of these dualities that followed; And it had a direct impact on the spread of the phenomenon of polygamy in the field of linguistics. Hence, efforts were launched here and there; With the aim of confronting this terminological diversity, through various attempts; It seeks to standardize terminology in a single field of knowledge. The study tries to answer the following research questions: Is there a relationship between bilingualism and terminological plurality? If there is a relationship; What is its nature? What are the aspects of influence and influence between them? Can it be said that the issue of terminological plurality - as a linguistic issue - has arisen in the shade of verbal binaries? Or are there other factors and causes that led to the emergence of the term plurality? How true is the claim that there are no collective efforts to standardize terminology? And that the relevant linguistic institutions do not care about this matter?

Key Words: Linguistic Dualities - Terminology Pluralism- Unification Efforts.